



دور التعاون الاستراتيجي في تحقيق السيادة الاستراتيجية

دراسة استطلاعية لأراء القيادات الادارية في عينة من الجامعات الخاصة في اقليم كوردستان العراق

م. محمود محمد أمين الباشقالي¹

أ. م. د. حكمت رشيد سلطان²

قسم ادارة الاعمال، المعهد الفني، دهوك، العراق¹

قسم ادارة الاعمال، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة دهوك، دهوك، العراق.²

mahmou.amin@dpu.edu.krd¹

hikmat.rasheed@uod.ac²

اللخص

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور التعاون الاستراتيجي ومن خلال مجالاته المتمثلة في (التعليم، البحث العلمي، خدمة المجتمع، والأنشطة الأخرى) في تحقيق السيادة الاستراتيجية ومن خلال ابعاده المتمثلة في (دائرة النفوذ، الضغط التنافسي، والتشكيل التنافسي). وفي ضوء الهدف تلخصت المشكلة بمجموعة من التساؤلات وهي "هل لدى قيادة الجامعات قيد الدراسة أطلع بمفهوم التعاون الاستراتيجي والسيادة الاستراتيجية؟ وما هي طبيعة علاقة الارتباط والتأثير بين التعاون الاستراتيجي والسيادة الإستراتيجية في الجامعات عينة الدراسة؟ وهل تباين الجامعات المبحوثة في تركيزها على متغيرات الدراسة؟ وهل توجد فروقات معنوية بين أفراد العينة تجاه متغيرات الدراسة تبعاً لاختلاف السمات демographic لهم. وتكمّن أهمية الدراسة في تشخيص مستويات ابعاد السيادة الاستراتيجية في الجامعات المبحوثة وبيان دور التعاون الاستراتيجي في تحقيقه، وكآليّة لهذا الدراسة في تحقيق أهدافها، تم وضع أربعة فرضيات رئيسية لذلك. واعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي (وصفي تحليلي)، اذ جمعت بياناته بواسطة الاستبانة وتم توزيعها على عينة عشوائية من (200) شخصاً يمثلون القيادات الادارية في الجامعات المبحوثة، واسترد منها (145) استبانات، بنسبة استجابة بلغت (72.5%). وقد عولجت البيانات احصائياً بواسطة الحزمة الاحصائية (SPSS: V. 22). وقد بينت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط معنوية بين التعاون الاستراتيجي والسيادة الاستراتيجية على المستوى الكلي للعينة المستجيبة. وجود علاقات تأثير معنوية للتعاون الاستراتيجي في السيادة الاستراتيجية على المستوى الكلي للعينة المستجيبة. وقدّمت الدراسة عدداً من المقترنات من أهمها "أن يتم تطوير علاقات التعاون الاستراتيجي بين الجامعات المبحوثة وأن يتم اقامة برامج تدريبية مشتركة مع الجامعات خارج القطر حول تدريب الكوادر التدريسية.

الكلمات المفتاحية: التعاون الاستراتيجي، السيادة الاستراتيجية، دائرة النفوذ، الضغط التنافسي، التشكيل التنافسي.

Abstract

The study aims at identifying the role of strategic cooperation through its fields including; education, scientific research, community service and other activities for the sake of achieving strategic sovereignty. This can be achieved through the dimensions such as (the influence spots, competitive pressure and competitive formation). In order to achieve the aim of this study, a number of questions raised such as: Is the leadership of the universities under the study familiarized with the concept of strategic cooperation and strategic sovereignty? What is the nature of the relationship of correlation and influence between strategic cooperation and strategic sovereignty in the universities? Are the surveyed universities differ in their focus on the variables of the study?

Are there significant differences between the sample and the variables of the study based on their different demographic characteristics?

The significant of the study lies in identifying the levels of strategic sovereignty and to explain the role of strategic cooperation in achieving it. To achieve the aim of the current study, four main hypotheses were developed. The study was based on an inductive method (descriptive analytical). The data were collected by means of a questionnaire and distributed to a random sample of (200) participants representing administrative leaders in the surveyed universities. Data were statistically analyzed by statistical package (SPSS: V. 22). The results of the study showed a significant correlation between strategic cooperation and strategic sovereignty at the macro level of the respondent sample. Moreover, it was found that there is a significant influence relationships for strategic cooperation in strategic sovereignty at the macro level of the respondent sample. The universities under study showed the variety in terms of their adoption of strategic improvisation. The study presented a number of suggestions, the most important are: To develop the strategic cooperation relations between the investigated universities and also to establish joint training programs with abroad universities in the training of teaching staff.

Key words: *strategic collaboration, strategic supremacy, sphere of influence, competitive compression, and competitive configuration.*

پوخته

ئامانچى ئەم لىكۆلينەوە بىرىتىيە لە زانىنى رۇنى ھاواکارى ستراتىيىشى بە رىڭايى بوارەكانىيەوە (فيڭىردن، توپۇزىنەوە زانىستى، خزمەتكىرىدىنى كۆمەلگا، وە چالاکى تى) لە پىنناو بەدەست ھىننانى سەرۋەرى ستراتىيىشى ئەوپىش بە رىڭايى بەنەماكانى (بازىنە ئەمانچەرە، فشارى راكابەرە وە پىكەتەرى راكابەرە). لەبەر رۇشنايى ئامانچەكە كىشە لىكۆلينەوە كورتبویتەوە بە ژمارەيەكى پېسىيار كە ئەمانچەن " ئايە سەركەرەكانى زانكۆكانى نموونە لىكۆلينەوە زانىاريان ھەيە لەسەر چەمكى ھاواکارى ستراتىيىشى و سەرۋەرى ستراتىيىشى؟ ئايە چ پەيوەندىيەكى بەستراو وكارىگەرە لە نىوان ھاواکارى ستراتىيىشى و سەرۋەرى ستراتىيىشى ھەيە لە زانكۆكانى نموونە لىكۆلينەوە؟ ئايە زانكۆكان جىاوازن لە تەركىزكەرەن لەسەر بىگۈرەكانى لىكۆلينەوە؟ ئايە جىاوازى مەعنەوى لە نىۋ تاكەكانى نموونى لىكۆلينەوە ھەيە بۇ بىگۈرەكانى لىكۆلينەوە بە پىيى جىاوازى ساخەتەكانى دىمۇگرافى؟ گىنگى ئەم لىكۆلينەوە بىرىتىنەن بەنەماكانى سەرۋەرى ستراتىيىشى دايىە لە زانكۆكانى نموونە لىكۆلينەوە و دىاركەردنى رۇنى ھاواکارى ستراتىيىشى لە گەيشتن بە سەرۋەرى ستراتىيىشى، وە وەك مىكائىزىمىك بۇ بەدەستەوەھىننانى ئامانچەكان چوار گىريمانە سەرەكى دانراون. لىكۆلينەوەكە شىۋازى ئىستىقرائى (وهسفى شىكارى) بەكارى ھىنناوە، داتا و زانىارايەكان بە رىڭايى فۇرمى دەكەن كە نموونە لىكۆلينەوەن، لەم فۇرمانە (145) بەریزە (72.5%) گەرانەوە و چارەسەرى داتاكانىش بە رىڭايى پىرۆگرامى دەكەن كە نموونە لىكۆلينەوەن، لەم فۇرمانە (200) كەس دابەشكراوە و نوينرايەتى يەكىيە كارگىريەكانى ئەو زانكۆيانە راپرسىيەوە كۆمکراون كە بەسەر ژمارەيەكى ھەرەمەكى (SPSS: V. 22) كراوە. دەرئەنچەكانىش دەرخستووو كە پەيوەندىيەكى گىيرداوى مەعنەوى لە نىوان ھاواکارى ستراتىيىشى و سەرۋەرى ستراتىيىشى لەسەر ئاستى گشتى نموونە لىكۆلينەوە ھەيە. ھەروەها پەيوەندىيەكى كارىگەرە مەعنەوى يى ھاواکارى ستراتىيىشى لەسەر سەرۋەرى ستراتىيىشى لەسەر ئاستى گشتى نموونە لىكۆلينەوە ھەيە. ئەم لىكۆلينەوە ھەيە زمارەيك لە پىشىنارەكان خستىتە رwoo كە گىنكىتىنيان: پىشىختىنى پەيوەندى ھاواکارى ستراتىيىشى لە نىوان زانكۆكانى نموونى لىكۆلينەوە لەگەل دانانى بەرنامەيەكى مەشق و راهىننانى ھاوبەش لەگەل زانكۆكانى دەرەوەي وەلات بۇ پىكەيادىنى كادرانى وانەبىز.



المقدمة:

تعمل المنظمات منذ بداية التسعينيات في القرن الماضي ضمن بيئه معقدة ومتغيرة باستمرار وغير مؤكدة، وأظهرت عمليات الاعمال ذات الخبرة، أنه لا مواقف السوق ولا المصادر التقليدية للميزة التنافسية يمكن ان يضمن النجاح على المدى الطويل بعد الان، وانما فقط الابتكارات الناجحة هي التي تساعد المنافسين في القدرة على إيجاد أسواق قائمة أو إنشاء أسواق جديدة، وفي ظل ذلك تم استخدام أوصاف عديدة لوصف هذه البيئة، مثل "فرط التنافس"، ويتسم هذا الوضع التنافسي بمنافسة مكثفة وقوية، وصعوبة استدامة الميزة التنافسية في بيئه تنافسية على نطاق عالمي، حيث تختفي الحاجز أمام المنافسة مع التوجه نحو التنظيم البسيط (Olafsson, 2009). يعتمدبقاء واستمرارية المنظمات على قدرتها التنافسية، أيما كان النشاط الاقتصادي الذي تضطلع به، ومن الصعب جداً على المنظمات العثور على القدرات اللازمة لتحقيق المزايا التنافسية باستمرار والمحافظة عليها، مما يجعل إجراءات التعاون مع المنظمات الأخرى تأخذ أهمية حاسمة في تحديد التوجه الاستراتيجي المؤيد للتعاون (Rodrigues, Souza & Leitão, 2011, p. 436). ونادرًا ما تجد منظمات لديها كل الموارد اللازمة للمنافسة بفعالية في بيئه الأعمال الديناميكية الحالية، ويمكن للمنظمات التي تعاني من النقص في الكفاءات أو موارد معينة تأمين هذا النقص من خلال إقامة علاقات تعاونية مشتركة مع المنظمات الأخرى التي تمتلك القدرات أو الموارد التكميلية، اذ ان إطار النموذج التعاوني في عالم الأعمال يتتألف من شبكات علاقات متربطة ومتشاركة، وتكون المنظمات في شبكات معقدة من التفاعلات مع المنظمات الأخرى وهذا ما يوفر مزايا كبيرة للمنظمات للحصول على الموارد والقدرات القيمة، وتساهم في سهولة الوصول إلى أسواق جديدة، والحصول على فرص التأثر المتبادل والتعلم (Park, 2011). وجاءت الدراسة الحالي للتعرف على دور التعاون الاستراتيجي في تحقيق السيادة الاستراتيجية في عدد من الجامعات الخاصة في اقليم كوردستان العراق.

المحور الأول: منهجة الدراسة.

أولاً: مشكلة الدراسة.

ان تزايد أهمية الخدمات في دفع عجلة النمو على مستوى الدول والمجتمعات والمنظمات، كان سبباً في ولادة الكثير من الضغوط والتحديات كـ(العلومة)، تسارع التطور التكنولوجي والمعلوماتي، الاستدامة والتلويع وغيرها) والتي واجهت المنظمات الخدمية، ولاسيما الجامعات التي لا تزال في زحمة استكمال البنية الأساسية لأجهزتها، في إطار الدور الذي تنهض به الحكومات في تقديم الخدمات المختلفة، وهذا ما جعل تلك الجامعات بأمس الحاجة إلى آليات إستراتيجية مبتكرة لمجابهة تلك التحديات، والإحاطة بـ أو الإلمام ببيئه عملها (أنشطتها، ومواردها، والخدمات التي تقدمها والمستفيدين من تلك الخدمات، والتكليف التي تتحملها)، فضلاً عن تكين إداراتها من تكوين تصورات ذهنية إزاء عملياتها الحاضرة والمستقبلية، واعتمادها في التكهن المبكر لتجوؤات منظماتها، وتزودها بالأدوات التي تمكنها من القدرة على المنافسة، وتمكنها من إعادة اكتشاف نفسها بهدف الاستجابة للتحولات الجديدة في القيم والنماذج المنظمية، فضلاً عن الارتفاع بقوة قراراتها وتحسين أدائها الإستراتيجي وخلق القيمة للمستفيددين، ومن ثم انتقالها من مركز الجامعة التابعة إلى الجامعة المتحدية والسيادية (Olafsson, 2009). وهنا يبرز التعاون الإستراتيجي كإحدى تلك الآليات التي يستلزم للجامعة ان تتبعها لتمكينها على التوجه المستمر نحو الفرص الريادية الجديدة التي تظهر في بيئه الأعمال لكي تتمكن من تحقيق السيادة الاستراتيجية.

واعتماداً على ما تقدم طرح الباحث المسؤول الرئيس الاتي: هل يقود تبني الجامعات الاهلية في الاقليم التعاون الاستراتيجي الى تحقيق السيادة الاستراتيجية؟

ولتأطير مشكلة الدراسة والبحث عن الآليات المناسبة التي تعزز الآثار الايجابية للعلاقة بين المتغيرات المدروسة من جهة، وتقود الى ايجاد المعالجات الصحيحة للجوانب السلبية والتخفيض من اثارها من جهة اخرى، صيغت التساؤلات البحثية الآتية:

1. هل لدى قيادة الجامعات قيد الدراسة أطلاع بمفهوم التعاون الاستراتيجي والسيادة الاستراتيجية؟
2. ما هي طبيعة علاقة الارتباط والتاثير بين التعاون الاستراتيجي والسيادة الإستراتيجي في الجامعات عينة الدراسة؟
3. هل تتبادر الجامعات المبحوثة في تركيزها على متغيرات الدراسة؟
4. هل توجد فروقات معنوية بين أفراد العينة تجاه متغيرات الدراسة تبعاً لاختلاف السمات الديموغرافية لهم.

ثانياً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بالدرجة الأولى إلى الإجابة على الأسئلة التي طرحناها سابقاً، كما تسعى الدراسة إلى تحقيق هدف أساس يتمثل بمحاولة التعرف على دور التعاون الاستراتيجي في تحقيق السيادة الإستراتيجية للجامعات الاهلية. ومن هذا المنطلق فإن الدراسة تهدف إلى تحقيق ما يأتي :-

1. تقديم تأطير نظري وميداني لادات الجامعات قيد الدراسة عن مقاهم (التعاون الاستراتيجي، والسيادة الاستراتيجية).

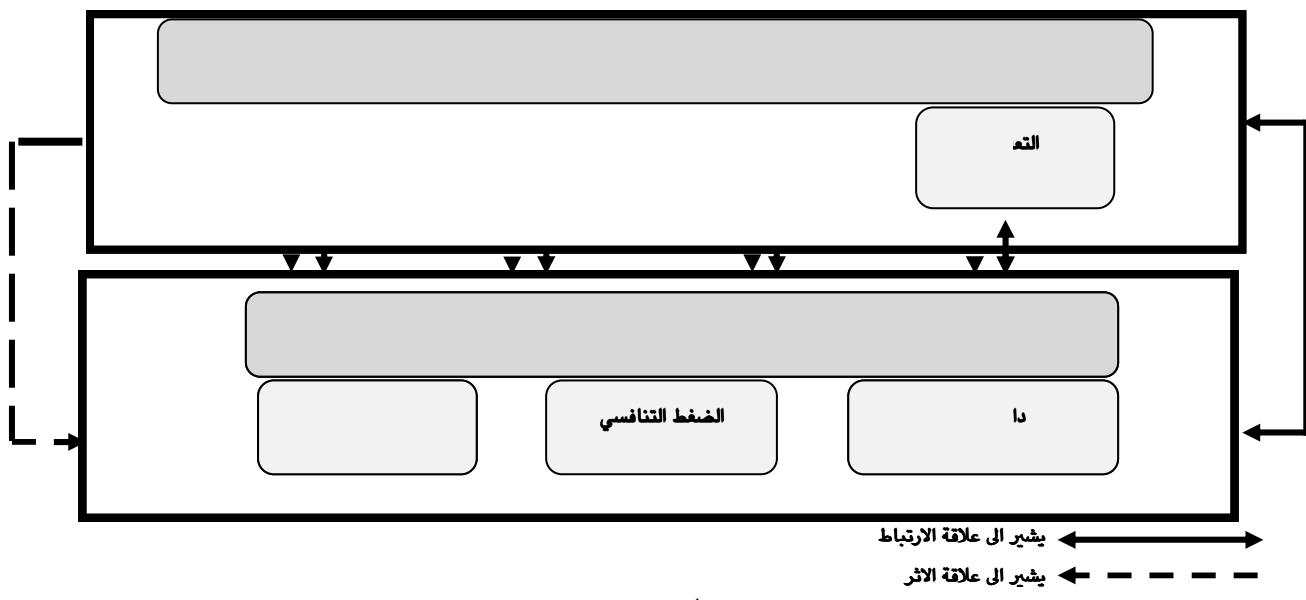
2. تحديد مستوى اعتماد كل التعاون الاستراتيجي والسيادة الاستراتيجية في الجامعات المبحوثة.
3. الكشف عن علاقات التأثير للتعاون الاستراتيجي في السيادة الاستراتيجية.

ثالثاً: أهمية الدراسة: تكتسب الدراسة أهميتها أكاديمياً في معالجتها موضوعاً يعد من أكثر المواضيع أهمية في بيئه المنظمات المعاصرة ضمن حقل الادارة الاستراتيجية، خاصة وأنها تجمع بين مفهومين هما التعاون الاستراتيجي والسيادة الاستراتيجية، وهذان المفهومان تتسم بالحداثة في دراستها من قبل الكتاب والباحثين في علم الإدارة الاستراتيجية والمنظمة. ومحاولة الاستفادة من التراكم المعرفي النظري لإثراء المكتبة العراقية ودعم الميدان المبحوث على النحو الذي يمكن من تأكيد العلاقات الارتباطية بين المتغيرات الرئيسية وعواملها الفرعية. تنعكس أهمية الدراسة الميدانية من خلال المؤشرات الآتية :-

- 1- إثارة اهتمام القطاع المدروس لتناول مثل هذه الموضوعات الحديثة والحيوية بالدراسة والتحليل بهدف الاستفادة منها في مجال الاعمال.
- 2- أهمية التعاون الاستراتيجي وما يمكن أن يؤديه من دور أيجابي في تقدم الجامعات قيد الدراسة نحو الوصول الى المرتبة السيادية في ضل البيئة المعقدة والمتغيرة.
- 3- التوسع في دراسة ابعاد السيادة الاستراتيجية وعدم تفويت الفرص على الجامعات الاهلية في الإفاده منها في مواجهة التحديات المحيطة بها مما يؤهلها للوصول إلى السيادة الإستراتيجية.
- 4- دراسة أمكانية تحقيق السيادة الإستراتيجية في القطاع المدروس (الجامعات الاهلية) عند تطبيقها لأنموذج الدراسة بصيغته النهائية.

رابعاً: منهج الدراسة، ويحتوي على:

1. **أنموذج الدراسة:** تستلزم المعالجة المنهجية لمشكلة الدراسة في ضوء إطارها النظري تصميم أنموذج فرضي كما هو موضح في الشكل (1) والذي يصور علاقة الارتباط والأثر بين التعاون الاستراتيجي والسيادة الاستراتيجية في الجامعات المبحوثة والتي تثبت تحقيقه من عدمه وفق نتائج تحليل الاختبارات الاحصائية. ولقد اعتمد الباحثان في تصميمه للأنموذج على مجالات التعاون الاستراتيجي والمتمثلة في (التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، والأنشطة الأخرى) والتي تمثل المتغير المستقل. أما المتغير التابع فتمثل في السيادة الاستراتيجية وأبعاده المتمثلة في (دائرة النفوذ، والضغط التنافسي والتشكيل التنافسي).



الشكل (1) انموذج الدراسة

المصدر: من إعداد الباحثان

2. فرضيات الدراسة:

من أجل التوصل الى تقديم حل مؤقت لمشكلة الدراسة ومن ثم اختباره للتحقق من صحته أم عدمه فقد جرى صياغة الفرضيات الآتية وكما يأتي:

- **الفرضية الرئيسية الاولى:** تعبّر هذه الفرضية عن علاقة الارتباط بين المتغير المستقل المتمثل بالتعاون الاستراتيجي والمتغير التابع المتمثل بالسيادة الاستراتيجية وهي مصاغة كالتالي:

يوجد ارتباط معنوي بين التعاون الاستراتيجي وبين السيادة الاستراتيجية في الجامعات المبحوثة. ويترافق منها:

1. يوجد ارتباط معنوي بين التعليم وبين السيادة الاستراتيجية في الجامعات المبحوثة.
2. يوجد ارتباط معنوي بين البحث العلمي وبين السيادة الاستراتيجية في الجامعات المبحوثة.
3. يوجد ارتباط معنوي بين خدمة المجتمع وبين السيادة الاستراتيجية في الجامعات المبحوثة.
4. يوجد ارتباط معنوي بين الانشطة الأخرى وبين السيادة الاستراتيجية في الجامعات المبحوثة.

- **الفرضية الرئيسية الثانية:** تقيس هذه الفرضية تأثير المتغير المستقل المتمثل بالتعاون الاستراتيجي في المتغير التابع المتمثل بالسيادة الاستراتيجية، وهي مصاغة كالتالي:

يوجد تأثير معنوي للتعاون الاستراتيجي في السيادة الاستراتيجية في الجامعات المبحوثة. ويترافق منها:

1. يوجد تأثير معنوي للتعليم في السيادة الاستراتيجية في الجامعات المبحوثة.
2. يوجد تأثير معنوي للبحث العلمي في السيادة الاستراتيجية في الجامعات المبحوثة.
3. يوجد تأثير معنوي لخدمة المجتمع في السيادة الاستراتيجية في الجامعات المبحوثة.
4. يوجد تأثير معنوي للأنشطة الأخرى في السيادة الاستراتيجية في الجامعات المبحوثة.

- **الفرضية الرئيسية الثالثة:** تقيس هذه الفرضية تباين الجامعات المبحوثة في تركيزها على متغيرات الدراسة وهي كالتالي:
يوجد تباين بين الجامعات المبحوثة في تركيزها على متغيرات التعاون الاستراتيجي، والسيادة الاستراتيجية.

- **الفرضية الرئيسية الرابعة:** تقيس هذه الفرضية فروقات افراد عينة الدراسة تجاه متغيرات الدراسة حسب السمات الديموغرافية وهي كالتالي: توجد فروقات معنوية بين افراد العينة تجاه متغيرات الدراسة تبعاً لاختلاف السمات الديموغرافية لهم.

3. مجتمع الدراسة وعينته:

A- مجتمع الدراسة:

يتمثل القطاع المبحوث في الجامعات الخاصة في اقليم كوردستان وبالبالغ عددها (19) جامعة للعام الدراسة 2018 – 2019، وتم اختيار الجامعات الخاصة لتشكل الميدان المبحوث لاختبار فرضيات ومخطط الدراسة لأن الباحثان قد وجد إن القطاع الذي يوفر المناخ الملائم والشروط الموضوعية لنجاح تطبيق متغيرات الدراسة هو قطاع الخدمة التعليمية الجامعية، ويرجع ذلك لأسباب وأعتبارات يمكن أيجازها كالتالي:

• أهمية ونضج قطاع الخدمة التعليمية قياساً بالقطاعات الخدمية الأخرى.

• وجود المنافسة القوية بين الجامعات للوصول إلى أعلى مراتب التصنيف الإقليمي والدولي.

• عددها من المؤسسات الإستراتيجية في البلد ودورها الفاعل في بناء المجتمع.

• مواكبتها للتطورات العلمية والتكنولوجية بشكل أكبر من باقي المؤسسات.

وقد تمثل الميدان المبحوث في (9) جامعات خاصة من مجموع (19) جامعة، وتشمل (جامعة جيهران – اربيل، جامعة جيهران – دهوك، جامعة جيهران – سليمانية، جامعة لبنانية فرنسية، جامعة ايشك، جامعة نوروز، جامعة كومار، جامعة بيان، جامعة نولج). ويرجع السبب في اختيار هذه الجامعات إلى جملة من الاسباب وهي:

• توزيع الجامعات في ثلاث محافظات الرئيسة في الاقليم وكالاتي: جامعة نوروز وجامعة جيهران – دهوك في محافظة دهوك. جامعة نولج وجامعة بيان وجامعة لبنانية فرنسية وجامعة ايشك – اربيل وجامعة جيهران – اربيل في محافظة اربيل. وجامعة كومار وجامعة جيهران – سليمانية في محافظة السليمانية.

• قدم بعض الجامعات كجامعة نوروز ولبنانية فرنسية وايشك – اربيل.

• لغة الدراسة في بعض الجامعات انكليزية كجامعة لبنانية فرنسية، وجامعة كومار، وجامعة جيهران – اربيل. ولغة الدراسة في بعض الجامعات عربية كجامعة نوروز وجامعة نولج.

• تم استبعاد بعض الجامعات لحداثتها.

بـ- عينة الدراسة.

تمثل عينة الدراسة بالقيادات الادارية من رئيس الجامعة ومساعديه، والعمداء ومعاونيهم ورؤساء الاقسام العلمية ومديري المديريات الرئيسية المتواجدين في الجامعات المبحوثة حيث يبلغ عددهم الاجمالي (400) فرداً وتم اختيار (50٪) منهم لتكون عينة للدراسة، اذ تم توزيع (200) استماراة بطريقة عشوائية وتم استرجاع (145) استمارات صالحة للتحليل والاختبار اي بسبة استرداد (72.5٪)، ويوضح الجدول (1) توزيع الأفراد المبحوثين حسب المؤسسات المبحوثة.

الجدول (1) توزيع الأفراد المبحوثين حسب المؤسسات المبحوثة

نسبة الاستجابة	الاستمارات المستلمة	الاستمارات الموزعة	الفئات	ت
85	17	20	جامعة ايشك - اربيل	.1
83.3	25	30	جامعة جيهان - أربيل	.2
72	18	25	جامعة نوروز	.3
75	15	20	جامعة جيهان - السليمانية	.4
55	11	20	جامعة كومار	.5
76	19	25	جامعة المعرفة	.6
75	15	20	الجامعة اللبنانية	.7
75	15	20	جامعة جيهان - دهوك	.8
50	10	20	جامعة بيان	.9
72.5	145	200	المجموع	

المصدر: اعداد الباحثان.

4. مصادر جمع البيانات وأداتها: تم جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية، اذ اعتمدت الدراسة على جمع البيانات من المصادر الأولية لتفطية الإطار العملي للدراسة من خلال استخدام اسلوب الاستبانة¹ التي تم تصميم متغيراتها بالاستفادة من دراسات (D'Aveni 2001)، السلطان 2005)، الماجد والمحمود (2007) وبوبطانة (2009)، فضلاً عن وضع بعض الاستئلة المستمدّة من مجالات التعاون الاستراتيجي مع الأخذ بنظر الاعتبار بيئة المؤسسات قيد الدراسة. بينما اعتمدت على ما متاح من الكتب، والباحث المنشورة، والدوريات في بناء الاطار النظري للدراسة من مصادرها الثانية.

5. أساليب التحليل الاحصائي للبيانات: من أجل التوصل إلى مؤشرات دقة تخدم الدراسة الحالية ومن أجل اختبار فرضياته فقد اعتمد على مجموعة من الأساليب الإحصائية وباستخدام برنامج SPSS V.22 والتي تتمثل في الآتي:

أ. النسب المئوية والتكرارات والمتrosطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف من أجل وصف متغيرات الدراسة وتشخيصها.

ب. اختبار (t) للعينة الواحدة للتعرف على مستويات تبني العينة لمتغيرات الدراسة.

ت. معامل الارتباط البسيط والمتردّد لتحديد قوّة وطبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة وأبعادها.

ث. الإنحدار الخطى البسيط والمتردّد لقياس التأثير المعنوى للمتغير المستقل وأبعاده في المتغير التابع.

ج. اختبار الفروق بين الأوساط الحسابية لاختبار فرضية الفروقات حسب السمات الديموغرافية.

¹ استماره الاستبانة موجّه في الملحق (1).



6. حدود الدراسة: يمكن تقسيم حدود الدراسة إلى الآتي:

أ. الحدود الزمنية: امتدت الحدود الزمنية للدراسة للفترة بين (2016/6/6) ولغاية (2018/3/22).

ب. الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية للدراسة بالجامعات الاهلية في اقليم كوردستان التي تم تطبيق الدراسة عليها.

ت. الحدود الموضوعية: تتمثل في التعاون الاستراتيجي والسيطرة الاستراتيجية.

المحور الثاني: الجانب النظري:

أولاً: التعاون الاستراتيجي. وتنص:

1. مفهوم التعاون الاستراتيجي:

بعد (1973) Emery and Trist أول من قدم مصطلح التعاون في حقل التعاون بين المنظمات، وان احد أكثر التعريف اصالة والذي انتشر على نطاق واسع يعود لـ (Barbara Gray) في كتابها المعنون "التعاون: إيجاد أرضية مشتركة للمشاكل متعددة الأطراف" الصادر في 1989، حيث تصف التعاون بأنه "عملية يمكن من خلالها للأطراف الذين يرون جانب مختلفة من المشكلة أن يستكشفوا خلافاتهم بشكل بناء وأن يبحثوا عن حلول تتجاوز رؤيتهم المحدودة لما هو ممكن" (Parker, 2012, p. 16).

وبخصوص التعاون الاستراتيجي، يشير (Pomponi, Fratocchi, Tafuri & Palumbo, 2013, 250) إلى أن التعاون يأخذ بعداً استراتيجياً عندما يكون على مستوى الادارة العليا، ويتميز التعاون في كل مستوى من المستويات الادارية الثلاث بمزيج محدد من الأهداف والأصول المشتركة، وان التطور في العلاقة نحو التعاون الاستراتيجي يقتضي وجود هيكل ادارية أكثر تعقيداً مع مستوى متقدم من المشاركة الادارية. وبشكل أكثر تحديداً، يدار التعاون من خلال مدراء وحدات الاعمال، مدير سلسلة الإمداد عندما يكون على المستوى التشغيلي والتكتيكي. أما اذا كان التعاون على المستوى الاستراتيجي فإنه يحتاج إلى المشاركة المباشرة للادارة العليا لأن الأهداف المتتابعة تشمل المنظمة ككل ولها تأثير استراتيجي على مستقبل المنظمة.

ويوضح (Magalhães, Carvalho and Varela, 2015) ان هناك خمسة أنواع من التكامل للعلاقات التعاونية الأكثر توليداً بين المنظمات والتي تشمل: التعاون الاستراتيجي "التعاون التكتيكي" "التعاون التشغيلي" والتعاون بين الأفراد والتعاون الثقافي. وفي السياق نفسه يقدم (Banchuen, Sadler and Shee, 2017, 111) مستويين من التعاون، اولاً "التعاون التشغيلي" الذي يركز على التفاعل اليومي بين الاطراف المتعاونة، ويهدف الى تحسين كفاءة المعاملات، من خلال التحسينات على المستوى التشغيلي لتحسين الكفاءة الداخلية، وثانياً "التعاون الاستراتيجي" ذي الطبيعة الأعمق بكثير الذي يركز على تحقيق الأهداف المتولدة من أجل تحقيق منافع متبادلة مع المنظمة المتعاونة، ويتصف بأنه تفاعل اكثر تباعداً ولكنه يركز اكثر على القدرات والإدارة والتکاليف.

وبخصوص مفهوم التعاون الاستراتيجي فيعرفه (Apostolakis, 2004, 104) بأنه وظيفة لتبادل المعلومات، وتغيير الأنشطة، وتقاسم الموارد، وتعزيز قدرات المنظمات المتعاونة لتحقيق المنفعة المتبادلة من أجل تحقيق هدف مشترك.

ويشير (Todeva and Knoke, 2005, 125) إلى التعاون الاستراتيجي بأنه عبارة عن شبكات الأعمال التعاقدية المبنية على أساس الرقابة الاستراتيجية المشتركة، من خلال التعاون على القرارات الاستراتيجية الرئيسية وتقاسم المسؤوليات عن نتائج الأداء.

ويوضح (Sanders & Premus, 2005) التعاون الاستراتيجي بأنه مدى مشاركة الشركاء فعلياً في التنبؤ بالتغييرات البيئية والتخطيط لأنشطة الاعمال معاً مع الأخذ بنظر الاعتبار نجاح كل منها على المدى الطويل.

ويرى (Daugherty, et al, 2006, 61) ان التعاون الاستراتيجي يتضمن عمل منظمتين أو أكثر معاً لتحقيق نجاح أكبر مما يمكن تحقيقه بمعدل عن الآخر، اذ يسمح للأعضاء باستغلال كفالتهم الأساسية، والذي بدوره يساعد المنظمة على تنفيذ استراتيجياتها. وهي الطريقة التي يعمل بها كيانان معاً أو أكثر لتحقيق هدف مشترك (Frey, et al, 2006: 384).

ويبيّن (Thomson, et al, 2007, 23) ان التعاون الاستراتيجي هو عملية تتفاعل فيها الجهات المستقلة أو شبه المستقلة من خلال المفاوضات الرسمية وغير الرسمية، وتشترك معاً في وضع قواعد وهياكل تنظم علاقاتها وطرق البت في المسائل التي تجمع بينها" هي عملية تنطوي على قواعد مشتركة وتفاعلات متبادلة المنفعة. ويعرف (Norris-Tirrell & Clay, 2010, 5) التعاون الاستراتيجي بأنه نهج جماعي متعدد يستخدم لمعالجة المشاكل أو الحالات العامة من خلال بناء المعرفة المشتركة، وتصميم الحلول المبتكرة لها، وإحداث تغيرات مترابطة بها.

ويرى (Onyango, 2014, 14) ان التعاون الاستراتيجي عبارة عن ترتيبات تنظيمية تستفيد منها المنظمات المتعاونة من الموارد والهيكل معاً أكثر مما يمكن الاستفادة منه بشكل منفرد، ومجموعة من القواعد والمعتقدات التي يشترك فيها الشركاء المتعاونون في السعي إلى تحقيق الأهداف الفردية والمشتركة، وهو تعلم جديد ناجم عن قدرات المنظمة المتضائرة لتوليد تطبيقات جديدة من المعرفة الموجودة. ويشير (Kimani, 2016) إلى التعاون الاستراتيجي بأنه نتيجة تعلم جديدة من قدرات المنظمات المترابطة لتوليد تطبيقات جديدة من المعرفة الحالية.

وما يمكن ملاحظته من المفاهيم الواردة سابقاً أنها متشابهة من حيث تحديد المعنى الواسع للتعاون الإستراتيجي المتمثل في "موافقة منظمتين أو أكثر ذات مصلحة مشتركة على العمل معًا لتحقيق هدف مشترك". ويمكن أن يكون هذا الهدف خصياً وفقاً للمعلومات أو الدعم والتمويل، أو الهدف واسع النطاق لتحقيق المزايا التنافسية للمنطقة وبالتالي تحقيق النجاح الاستراتيجي. ويمكن أن تستمد المنظمات المعنية في المجال الخصيّ من المصالح، وقد يشمل التمثيل نطاقاً واسعاً يشمل جوانب متعددة.

وتلتقي المفاهيم أعلاه احياناً وتفرق أخرى حول المعنى المحدد للتعاون الاستراتيجي وتحديد وسائل القياس لها. لذلك يتم تقسيم هذه المفاهيم إلى خمسة اتجاهات وكما يأتي:

1- يركز أصحاب الاتجاه الأول (Onyango, 2004) و (Daugherty, et al, 2006) و (Apostolakis, 2014) على تقاسم الموارد والاستفادة من الكفاءات الأساسية والهيكل معاً بما يساعد المنظمات المتعاونة على تنفيذ استراتيجياتها.

2- يركز أصحاب الاتجاه الثاني (Todeva and Knoke, 2005) و (Sanders & Premus, 2005) و (Kim & Lee, 2005) على التبنّي بالتغييرات البيئية والاستعداد لها من خلال المشاركة في التخطيط لأنشطة الاعمال معاً. وتحمل المخاطرة المرتبة عن ذلك من خلال اتخاذ القرارات الاستراتيجية المشتركة.

3- يؤكّد أصحاب الاتجاه الثالث (Frey, et al, 2006) و (Thomson, et al, 2007) على المشاركة معاً في وضع قواعد وهياكل تنظم العلاقات بين المنظمات المتعاونة وطرق البت في المسائل التي تجمع بينها لتحقيق أهداف مشتركة.

4- يركز أصحاب الاتجاه الرابع (Norris-Tirrell and Clay, 2010) على معالجة المشاكل أو القضايا العالقة باعتبار التعاون الاستراتيجي منهجية لتصميم وتقديم حلول مبتكرة.

5- وأخيراً يؤكّد أصحاب الاتجاه الخامس (Kimani, 2016: 3) على التعلم من البعض وتوليد ممارسات جديدة من المعرفة الحالية وخلق معرفة جديدة.

بناءً على المفاهيم أعلاه يمكن تعريف التعاون الإستراتيجي على أنه عبارة عن موافقة كيانين أو أكثر على تقاسم المعرفة والموارد والاستفادة من الكفاءات الأساسية والهيكل معاً من خلال وضع قواعد وهياكل تنظم العلاقات بينهم بما يساعد المنظمات المتعاونة على تنفيذ استراتيجياتها وفق رؤية مشتركة للمستقبل بهدف معالجة المشاكل أو القضايا العالقة عن طريق تصميم وتقديم حلول مبتكرة تساهم في تحقيق الميزة التنافسية للوصول إلى السيادة الاستراتيجية.

2. أهمية التعاون الاستراتيجي.

يساعد التعاون الاستراتيجي المنظمات على التعامل مع التعقيد المتزايد للبيئة، والتعلم من مصادر جديدة للتنافس في الاقتصاد العالمي الجديد (Lei, Slocum & Pitts, 1997: 204). لأن التعاون الاستراتيجي يسهل التعلم من حيث تبادل المعرفة ونقل المعارف القائمة فضلاً عن إنشاء معارف جديدة لا يملكتها أي من المتعاونين، وتمكن المنظمات من الحصول على الموارد والمهارات التي لا يمكن إنتاجها داخلياً، والعمل معاً في تطوير منتجات وعمليات جديدة ضرورية لبقاء المنظمة في البيئة التنافسية ويتبع فرضاً قيمة للموامة البيئية من خلال تكين الموارد المشتركة وتبادل المعرف والتعلم المشترك بين المنظمات. وتشير استنتاجاته إلى أن عمليات صنع القرار الاستراتيجي المتعلقة بالتحالف إذا كانت مصممة بشكل مناسب فهي تعد آلية حاسمة للتوفيق بين المنظمة مع بيئتها الخارجية الديناميكية وكذلك مع شريكها في التحالف وبالتالي تعزز قدرتها على التجديد الاستراتيجي (Walter, 2005: 18).

ويرى (Kim & Lee, 2010, 959) أن التعاون الاستراتيجي مهم لعدة أسباب وهي:

1- التعاون الاستراتيجي يزرع الثقة والالتزام بين الشركاء، وتعزز التعلم وخلق المعرفة الجديدة.

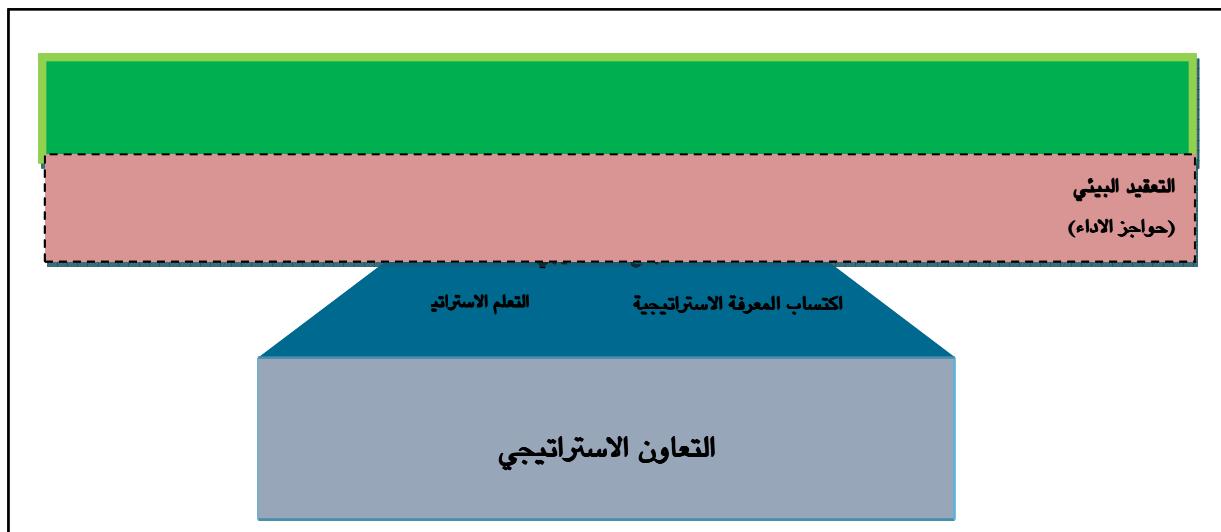
2- يتبع التعاون الاستراتيجي للشركاء الاستعداد للمستقبل مع فهم أدوارهم بفعالية.

3- يحفز التعاون الاستراتيجي الشركاء على المشاركة بشكل أكبر في تحقيق الأهداف المشتركة بدلاً من إيجاد فرص فردية قصيرة الأجل.

4- يساعد التعاون الاستراتيجي على خفض تكاليف التشغيل.

ويرى الباحثان ان للتعاون الاستراتيجي أهمية كبيرة في محاور اخرى اضافة الى ما ذكر منها ما يأتي:

- تقاسم المعرفة القيمة، الحد من العمل الزائد، تقليل كلفة الاختراعات.
- كسب كل من التقدم التكنولوجي والوصول الى الاسواق بكلفة منخفضة نسبياً.
- التعاون القائم على المعرفة يؤثر على المبادرات الاستراتيجية للمنظمات المتعاونة من خلال الجمع بين الكفاءات وتقاسم الموارد وتوزيع المخاطر والانتقال من التحسينات الإضافية البسيطة إلى الابتكار الجذري.
- تبادل المعرفة يساعد المنظمات المتعاونة على كسب القدرة التنافسية وبالتالي تحقيق السيادة الاستراتيجية.
- من خلال تقنية المعلومات والاتصالات، يتم تكثين الأعمال الإلكترونية وهذا يساهم في تحسين خدمة المستفيدين، والتعاون مع الشركاء والوصول إلى الزبائن والشركاء الجدد.
- التعاون الاستراتيجي يساعد المنظمات المتعاونة للتخفيف من الآثار المعاكسة للقوى الخارجية، وبالتالي تعزيز فعالية استراتيجياتهم. بالإضافة إلى ما سبق يمكن القول ان التعاون الاستراتيجي يساعد المنظمات على التعلم وكسب المعرفة الاستراتيجية التي تعد الأساس للابداع الاستراتيجي ومن ثم كسب المزايا التنافسية وتحقيق النجاح الاستراتيجي، بما يساعد المنظمة في اجتياز حاجز الاداء والوصول الى مرتبة السيادة في السوق كما هو موضح من خلال الشكل التالي:



الشكل (2) دور التعاون الاستراتيجي في اجتياز حاجز الاداء

المصدر: من اعداد الباحثان.

3. مجالات التعاون الاستراتيجي.

تنعد وتتنوع ميادين التعاون بين المنظمات طبقاً لمجالات التعاون الرئيسية المتمثلة في التعاون الاقفي والتعاون العمودي كما هو موضح في الشكل (2)، فقد يؤخذ التعاون بعداً افقياً أو عمودياً أو الاثنين معاً. فقد يكون التعاون بين المنظمات المتنافسة في نفس القطاع أو بين كيانين يعملون في صناعات مختلفة، وقد يكون التعاون في اجهزة سلسلة التوريد بالكامل بما يصبح شبكة واسعة من العلاقات بين المنظمات المتعاونة فضلاً عن التعاون الداخلي الموجود بين الوحدات الاعمال الرئيسية لنفس المنظمة. هذا بالإضافة الى ان الانشطة التعليمية في مؤسسات التعليم العالي متشربة جداً، وهذا بدوره يؤدي الى التشبع في ميادين التعاون ضمن هذا القطاع.



الشكل (2) الأبعاد الرئيسية للتعاون

Source: Magalhães, D. Carvalho, M. S. and Varela L. R. (2015). Definition of a Collaborative Working Model to the Logistics Area, *7th International Conference on Innovations, Recent Trends and Challenges in Mechatronics, Mechanical Engineering and New High-Tech Products Development MECAHITECH'15*. Bucharest, p 3.

ويرى الباحثان بعد اطلاعه على العديد من البحوث والدراسات في مجال التعاون باشكاله المختلفة في التعليم العالي منها (السلطان، 2005) و(الماجد والمحمود، 2007) و(بوبطانة، 2009) انه يمكن تحديد مجالات التعاون بين الجامعات والتي تؤثر استراتيجياً في ادائها في الاتي:

- 1- التعليم.

تتمثل الوظائف الرئيسية للجامعة في ثلاثة وظائف وهي التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع. حيث توفر الجامعة للطالب الملتحق بها تعليماً ثابتاً مستمراً لسنوات عديدة، هدفها تزويدهم بالخبرات والمهارات العلمية النظرية والتطبيقية التي تؤهلهم لتولي مسؤوليات العمل في القطاعات المختلفة للمجتمع، وهذا التعليم يتولى القيام به أساتذة ذوو تأهيل علمي يحملون أعلى الدرجات العلمية ويمارسون مهام البحث، وهم أنفسهم معنيون بتطوير مهاراتهم وزيادة معارفهم والتعمق في تخصصاتهم ومواكبة مسارات التطور العلمي المستمر.

ويتمثل التعاون الاستراتيجي في هذه المجال بالاتي:

- التعاون بين المؤسسات الأكademية للاستفادة من الخبرات في مجال التدريس على مستوى الشهادات الأولية.
- الاستفادة من جهود الجامعات الأخرى في استحداث برامج الدراسات العليا أو تطويرها.
- التعاون بين إدارة الجامعة ومديريات التربية للارتقاء بالمستوى العلمي للطلبة الجدد.
- التعاون بين إدارة الجامعة وبين الشركات لإيجاد فرص عمل للخريجين.
- التعاون بين المؤسسات الأكademية حول استخدام الأجهزة والمختبرات التي تستخدم في العملية التعليمية.
- إبرام الاتفاقيات المشتركة مع الجامعات العالمية للارتقاء بمستوى جودة الخدمة التعليمية.
- اقامة برامج مشتركة بين الجامعات حول منح شهادات تخرج مشتركة.

- 2- البحث العلمي.

يعد البحث العلمي الأساس في التقدم العلمي والتنمية في المجتمع، لما له من أثر في النهوض بجميع جوانب التنمية المختلفة الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والصناعية والزراعية وغيرها، فهو يساعد على إيجاد الحلول للمشاكل التي تواجه المجتمع، وتحسين الأداء وزيادة الإنتاجية والحصول على جودة عالية للسلع والخدمات.

يعرف البحث العلمي " بأنه عملية منظمة تهدف إلى التوصل لحلول لمشكلات محددة أو إجابة عن تساؤلات معينة باستخدام أساليب علمية محددة يمكن أن تؤدي إلى معرفة علمية جديدة" (الماجد والمحمود، 2007: 3).

ان البحث العلمي أصبح أساساً لتوكيد بناء المنظمات واستمرارها بشكل عام في تحقيق أهدافها في ظل المنافسة القوية التي يفرضها واقع العولمة، ولقد أدركت الدول المتقدمة هذه الحقيقة، فتنافست في الاستثمار في مجال البحث العلمي ودعمه وتطويره وأسست الأساليب والصيغ



المتعددة لتحقيق الاستفادة المثلث من البحث العلمي بشتى أنواعه، ولذا فقد أنشئت مراكز البحث وانجزت الأبحاث وتم تأسيس الحاضنات ومراكز الابتكار والتميز وادوات البحث والتطوير، فأوجدت بذلك مجالاً ومناخاً خصباً للإبداع والتطوير من خلال التعاون بين الجامعات ومراكز البحث من جهة والقطاع الخاص من جهة أخرى. وهذا التعاون ولد إنجازات عديدة، فقدمت كثيرةً من الحلول للمشاكل التي تواجه المجتمع وتطورت من خلالها السلع والخدمات في مختلف المجالات(الثنيني، 2007: 2).

ويتمثل التعاون في مجال البحث العلمي في الآتي:

- التعاون والتنسيق بين المؤسسات الأكademية لوضع الخطط والبرامج البحثية المحددة، ومن ثم تحديد أقسامها وتوزيعها بين الشركاء واستقطاب العقول البحثية النيرة لإنجازها من المتوقعين في الدراسات العليا وأصحاب الابتكار والاكتشاف والإبداع.
- الشراكة البحثية بين الجهات البحثية المحلية والدولية والعالمية وربط البحث العلمي بقضايا التنمية والسياسات والاستراتيجيات. وذلك من خلال التوسع في البحث العلمي المشترك (بحث عمل الغريق) بين هذه الجهات.
- ابرام الاتفاقيات الثنائية والبروتوكولات الثقافية في إطار البحث العلمي بين المؤسسات البحثية ومؤسسات العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي والمنظمات المحلية والدولية والعالمية، للاستفادة من العون الدولي المتاح لتمويل البحث العلمي.
- التعاون بين المؤسسات الأكademية حول استخدام الأجهزة والمختبرات والحقول الخاصة بها لإجراء ابحاثهم.

3- خدمة المجتمع.

برزت الحاجة في المرحلة المعاصرة لبناء علاقة بين الجامعة والمجتمع فرضتها العديد من الظروف والتغيرات العالمية والمحلية بحيث بات المجتمع يواجه حاجات من نوع جديد، وعلى الجامعة أن تستجيب لها وتفاعل معها، وهذه الحاجات تتعلق بمشاكل البيئة وقطاع الإنتاج والخدمات، بالإضافة إلى الحاجات الفردية الخاصة. ولا يقتصر دور الجامعة وخدماتها على طلبها فقط، بل تمتد خدماتها لمختلف أطياف المجتمع ومكوناته وتتدخل فيه ممثلة في العلم والثقافة والمعالجة العلمية للمشكلات والقضايا (اسماعيل، جدعون وغمروفي، 2009: 6).

وقد بدأ في العقود الأخيرة الارتباط العضوي بين الجامعة والمجتمع، فالجامعة بما تملكه من موارد معرفية وتكنولوجية وبشرية تقع عليها مسؤولية تطوير العلم وتقديم التقنية لأغراض التنمية الملائمة لظروف المجتمع، والجامعة تعامل مع المعرفة تدرساً فتنشرها بين الطلاب وتعلمهما المفاهيم والنظريات والقيم العلمية، وتعامل مع المعرفة بحثاً وتنميها من خلال ما يضيفه الباحثون وما يخترعه المبتكرون وتطوع البحث والتعليم لإيجاد الحلول المناسبة للمشكلات التي تعيق حركة التنمية وتتوفر معدالتها وتقلل مردودها. ولعل أهم مؤشرات العلاقة التفاعلية بين الجامعة والمجتمع تتمثل في كون الجامعات تقوم بدور مؤثر في إحداث التنمية وتطوير مسارها، وهي إلى جانب ذلك مؤشر من مؤشرات التنمية لكونها إحدى الحاجات والمطالب الأساسية التي تتحققها التنمية (السلطان، 2005: 8).

وتعني خدمة المجتمع كل ما تقوم به الجامعة من انشطة وخدمات تتوجه بها اصلاً إلى غير منتبهها من (طلاب وأعضاء هيئة التدريس) وهي موجهة إلى أفراد المجتمع وجماعاته وتنظيماته ومؤسساته (عشيبة، 2009: 107).

وفي هذا السياق نجد أن التعاون الاستراتيجي في هذا المجال تتمثل بالآتي:

- التعاون بين الجامعة والمؤسسات الأكademية حول تزويد السوق المحلي بالكتفافات ذات الجودة المتميزة من خلال استحداث اقسام علمية بتخصصات حاجة المجتمع المحلي.
- التعاون بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المحلي في مجال التدريب وتنمية مهارات أفراد المجتمع.
- التعاون بين الجامعة والأفراد والمؤسسات الاجتماعية والهيئات التجارية عن طريق تقديم المعلومات والاستشارات حول المشكلات التي تواجههم والعمل على إيجاد الحلول لها.

4- الانشطة الأخرى (التأليف والترجمة، المؤتمرات العلمية، الندوات، وورش العمل).

يعد التأليف والترجمة من ثمرات العملية التعليمية في مختلف مستوياتها، وصار التأليف وظيفة رئيسية من عمل الاستاذ الجامعي، والباحثان الذي يريد ان يثري المعرفة الإنسانية. وازدهرت حركة الترجمة للالاطلاع على ما في الحضارات المختلفة من العلوم والفنون والاداب (التروري)، الرقب والناصر، 2008: 103). وتعود المؤتمرات العلمية إضافة إلى المجالات العلمية المحكمة المنصات الأكثر انتشاراً في العرف الأكاديمي لنشر الأبحاث وعرض ومناقشة النتائج، ويختلف المؤتمر عن الندوة العلمية في أن عدد المشاركين عادة ما يكون أكبر، كما أن المشاركين المطروحة في الندوة عادة ما تتنمي لموضوع واحد محدد بينما يغطي المؤتمر مجالاً أوسع وعدداً من المواضيع المتداخلة، ويختلف المؤتمر أيضاً عن ورشة العمل في نوعية

المواضيع المطروحة، حيث تغطي ورشة العمل في العادة موضوعاً واحداً محدداً وكثيراً ما تكون المشاركات فيه ذات طابع تطبيقي. ويتم تنظيم المؤتمر على المستوى الوطني الذي يشارك فيه باحثون من نفس البلد. وعلى المستوى الدولي الذي يشارك فيه باحثون من عدة دول. والمؤتمرات اما ان يكون دورية سنوية او ينظم لمعالجة قضية معينة لمرة واحدة.

ويعد التأليف والترجمة والمؤتمرات والندوات العلمية من مؤشرات الاداء الجامعي المهمة وتؤثر في الارتقاء بالجامعة على المستوى الدولي والعالمي، ويمثل التعاون الاستراتيجي في هذا المجال بالاتي:

التعاون بين الجامعات والمؤسسات الاكاديمية حول التأليف والترجمة والنشر.

التعاون بين الجامعة ودور النشر او الشركات حول نشر الكتب والابحاث وطبعها.

التعاون بين الجامعات حول تنظيم حدث مشترك (مؤتمر او ندوة او ورشة عمل)، خاصة المؤتمرات العلمية على الرغم من انها لا تزيد عن بضعة ايام الا ان التحضير لها يستغرق شهور وقد تكون مكافحة، ويطلب اناس اكفاء في تنظيمها وادارة جلساتها.

تعاون الجامعة مع بعض الشركات حول تنظيم الحدث عن طريق رعاية الشركة للحدث إما دعماً لها ولموضوعها البحثي أو رغبة بالدعائية الإعلامية.

ثانياً: السيادة الاستراتيجية.

1. مفهوم السيادة الاستراتيجية:

السيادة Supremacy، هي كلمة إنكليزية الأصل تم أشتقاقها من الكلمة اللاتينية (supremus) والتي تعني (أعلى مراتب السلطة والنفوذ) (Dictionary.com, 2012). وجاءت كلمة السيادة (Supremacy) في قاموس اكسفورد لتعبر عن "الحالة أو ظرف يتتفوق على الآخرين في النفوذ والسلطة" (Oxford, 2006, 755). والسيادة في اللغة العربية من ساد، سيادة وسودا وسيدودة وسودا: شرف و مجد و قومه: صار سيدهم ومتسلطاً عليهم (المنجد في اللغة، 2005, 361).

ويعد Richard D'Aveni أول من استخدم مصطلح السيادة الاستراتيجية في مجال الاعمال. ويرى ان الفوز باللعب في مجال الاعمال يتطلب انماطاً خاصاً من القوة، التي لا تعكس فقط ابراز المساحة الخاصة به، وإنما للتأثير في الواقع والمناورة، وهذه القوة تعطي القدرة على تحديد مجال المنافسة كوسيلة للتغلب على الفوضى، والنماذج العالمية الملائمة، فهذه القوة تسمى بالسيادة الاستراتيجية. ويوفر مفهوم السيادة الاستراتيجية نظرة موحدة عن الاستراتيجية، وكذلك القدرة على تأسيس قواعد اللعبة في أي نقطة معطاة من الزمن، ونشوء السيطرة هي جزء من السيادة الاستراتيجية، وتحدد المنظمة ذات السيادة الاستراتيجية القواعد باستعمال نماذج مختلفة من الفجوات (D'Aveni, 2001, 6).

ويتمثل جوهر السيادة الاستراتيجية في أن الكفاءات الأساسية والتميز التشغيلي والقيمة الفريدة قد يكون أساس لنجاح واستدامة استراتيجية، لكن هذا ليس كافياً فيما يتصل بالمنظمة لكي تكون ناجحة، ومؤثرة على المدى البعيد، وإنما ذلك يتطلب منها استراتيجية للقوة (النفوذ)، وإن توافق القوى هو الشيء الوحيد الذي سيأتي بالاستثمارات والابتكار، والكفاءة على مستوى المنظمة وعلى مستوى القطاع والصناعة ومن ثم المجتمع (Strikwerda, 2002, 11)، وتحدف استراتيجية القوة التي يتم تطويرها من خلال السيادة الاستراتيجية إلى قوة سلية تصب في مصلحة المجتمع، وليس القوة المدمرة، والسيادة الاستراتيجية هو أداة لتطوير استراتيجيات القوة بالاعتماد على ثلاثة مبادئ هي (Zee & Strikwerda, 2003, 15):

1. قوة الارادك: وتعني تكوين واقع اجتماعي مشترك بين المنافسين ضمن المجال التنافسي، وهي تحدث فرقاً فيما لو كانت المنظمات في مجال عمل ما ترى نفسها في لعبة معادلة صفرية فقط، او فيما لو كانت تنظر الى المنافسين كلعبة معادلة غير صفرية، والتي تفاوض فيها المنظمات على حدود اقلיהםا من خلال اشارات او علامات السوق.

2. قوة الاستيلاء على قلوب وعقول الزبائن الاساسين: لتطوير سياسة القوة تحتاج المنظمات الى قاعدة قوية، والتي تعني السيطرة على السوق الرئيسي من خلال الجودة والخدمة والاسعار التي تخضع للمعيار الاساسي في سوقها الرئيسي في سوقها الرئيسي يمكن استخدامها لتمويل عمليات اخرى.

3. القدرة على تصميم عالم ملائم باستخدام تركيبات وانماط مختلفة من المنافسة والتعاون: ان توازن القوى كطرف صالح للابتكار والكفاءة يمكن تحقيقه فقط اذا استعمل اللاعبين الرئيسيين قوتهم لتعريف وتنبيه واحترام حدود الاسواق الرئيسية لجميع اللاعبين الرئيسيين لتحقيق الاستقرار динاميки، هذه الفكرة لا تحكم التنافس فقط بل تغير التنافس المدمر المتمرد الى تنافس بناء.



ويرى (Day 1997, 96) ان السيادة الاستراتيجية يعبر عن قدرة المنظمة في تحقيق المكانة المهمة ضمن القطاع من خلال تبني اليات العزل أو التفرد كعوامل لردع التنافس في السوق. ويعرف (Strikwerda 2002, 14) السيادة الاستراتيجية بانها "هيكل عملية لرسم نطاق النفوذ للمنظمة التي تقر وتحسن قوتها النسبية، بالإضافة الى تأسيس النية الاستراتيجية للمنظمة لكل جزء في النطاق". وبين (Kotze 2003, 104) ان السيادة الاستراتيجية عبارة عن قدرة المنظمة في تحقيق التفوق في ادائها على منافسيها عن طريق خلق نوع التميز التي يمكن استدامتها، وتطوير حالة استراتيجية مميزة من خلال انجاز انشطة مختلفة عن تلك التي يقوم بها منافسيها. ويعرف (Depperu & Cerrato 2005, 9) السيادة الاستراتيجية بأنه عبارة عن قدرة المنظمة على السيطرة على الموارد وعلى العوامل الحرجية المتعلقة بالموردين، والوصول إلى أفضل قنوات التوزيع، وتوليد المعرفة الاستراتيجية والعمل بها بشكل أكثر كفاءة وفاعلية من المنافسين لها. ويعرف الموسوي (2014, 89) السيادة الاستراتيجية بانها "السيادة التي من خلالها تستطيع المنظمة ان ترسم نطاق نفوذها داخل الاسواق وامتلاك القدرة على الادراك وكذلك الاستيلاء على الزبائن في هذه الاسواق والسيطرة على المنافسة". ويعرف (Alzoubi & Khafajy 2015, 22) عن السيادة الاستراتيجية من خلال ربط حوكمة المنظمة مع قدرتها على تحقيق الربحية المستدامة التي تحقق بدورها عوائد للمساهمين وتعزيز قيمة المنظمة.

بالاستناد الى ما سبق يرى الباحثان ان السيادة الاستراتيجية تعبر عن المكانة المهيمنة للمنظمة في السوق، تتحقق عن طريق صياغة استراتيجيات القوة التي تمكن المنظمة من تحديد مجال المنافسة والسيطرة عليها من خلال وضع قواعد اللعبة والتحكم في البيئة التنافسية.

ومن خلال هذا التحديد لمفهوم السيادة الاستراتيجية يمكن للباحث أن يحدد بعض الخصائص للسيادة الاستراتيجية وهي:

- مفهوم السيادة الاستراتيجية ليس بديلاً عن المفاهيم الأخرى الموجودة في الإدارة الاستراتيجية حيث ينطوي على سياق أوسع، ويضع المنظمات على أسس أقوى، ويسمح بتحليل أكثر دقة للسياق فيما يتعلق بالمنافسة.
- السيادة الاستراتيجية أولاً وقبل كل شيء هي عقلية استراتيجية وأداة قوية لتقدير الأداء الاستراتيجي للمنظمة ليس فقط بالنسبة لزبائنها بل فيما يتعلق بمنافسيها أيضاً.
- هي طريقة مثلى في مساعدة المدراء الاستراتيجيين على وضع تقدير أدق لنقاط القوة والضعف الداخلية وتقدير أكثر دقة لاقتراض الفرص وتجنب التهديدات الخارجية.
- تعتبر السيادة الاستراتيجية عن الوصول الى أعلى مراتب السلطة والنفوذ في السوق.
- يمكن وصف السيادة الاستراتيجية بالسفينة التي تستطيع المنظمة من خلالها الابحار الى بر الامان، والوصول الى منطقة (الحرية الاستراتيجية) حيث تصبح المنظمة سيدة السوق، هي من تحدد الاسعار وتبادر بالابتكارات في اعمالها اينما شاءت وفي اي وقت ارادت، لأن لديها الحرية التامة في التصرف.

2. **أبعاد السيادة الاستراتيجية:** يتفق كل من (D'Aveni, 2001), (Strikwerda, 2002), (Zee & Strikwerda, 2003), (Al-Zu'bi, et al, 2009), (Damen, et al, 2009), (Strikwerda, & Rijnders 2005), (D'Aveni, 2004a), (D'Aveni, 2004b) 2017 ان للسيادة الاستراتيجية ثلاثة ابعاد رئيسية وهي:

1- نطاق (دائرة) النفوذ: The sphere of influence

تعد دائرة النفوذ بمثابة قلب السيادة الاستراتيجية وتعرف بأنها عبارة عن محفظة سلع وخدمات المنظمة (Strikwerda, 2002, 12). ونطاق النفوذ مفهوم مستعار من الجغرافية السياسية، موضوع بدأ البحث فيه مؤخراً في ادبيات الادارة، توفر إطاراً لدراسة النية الاستراتيجية لمحفظة المنظمة وأثارها على الاستراتيجية التنافسية، وهو مجموعة سلع وخدمات وحقيقة جغرافية مع القدرة على التأثير في المكان الذي يتضارع فيه المنافسون داخل المساحة التنافسية (D'Aveni, 2004b, 1). وهو يوفر سياق عمل لتفحص الهدف الاستراتيجي لمحفظة المنظمة ومضمونها من أجل الاستراتيجية التنافسية (الموسوي، 2014, 95).

2- الضغط التنافسي : Competitive compression

يتألف الضغط التنافسي من "حركة تنافسية موجهة خارجياً ومحددة وقابلة للملاحظة من قبل المنظمات المتنافسة لتعزيز مكانتها التنافسية النسبية". وينتزع عن هذه التحركات التفاعل التنافسي حيث تأخذ كل منظمة جميع الإجراءات التنافسية في السوق بنظر الاعتبار. وهنا يمكن التمييز بين مصطلحي "الضغط التنافسي" و"التوتر التنافسي"، فالتوتر التنافسي هو "المدى الذي يعتبره المدراء وأصحاب المصلحة منافساً معيناً ليكون المنافس الرئيسي لمنظمتهم". ويصف العلاقة (ربما غير المتماثلة) المدركة بين اثنين من المنظمات المتنافسة. بينما يصف الضغط التنافسي العلاقة المدركة بين المنظمة وببيتها التنافسية بأكملها وبالتالي فهو يكمل مفهوم التوتر التنافسي (Zucchini & Kretschmer, 2011: 4).

ووفقاً لنموذج بورتر أن الضغط التنافسي يعتمد على خمسة قوى ممثلة في قوة المشتري، قوة المورد، عوائق الدخول، التهديدات التي تطرحها المنتجات البديلة، والتنافس بين الصناعات (هل و جونز، 2008، 108). وقد تم قياس التنافس بين الصناعات بعوامل تؤثر على درجة المنافسة السعرية في السوق، كعدد وتركيز المنافسين، ومعدل النمو في الطلب، وكثافة رأس المال في الصناعة والتكاليف الثابتة، ونقص التمايز، وتكاليف التبديل، وتنوع المجموعات الاستراتيجية داخل الصناعة، وحجم حاجز الخروج (D'Aveni, 2004a, 40). ويمكن ان يكون الضغط التنافسي ممثلاً في التهديد الكمي من خلال مضاعفة حجم الحصة السوقية (Strikwerda, 2002, 14).

يظهر الضغط التنافسي عادة في واحد من أربعة أنماط عامة" اذ يتم الضغط على المجال لاحتواء نموها، أو تقليل حدودها تدريجياً، أو تجريدها من اهتماماتها الحيوية أو غيرها من المناطق الحرجية أو الدومنيو عبر مناطقها العازلة. وتصف هذه الأنماط الأربع للضغط التنافسي بـ "الاحتواء المداري"، "الانقباض التدريجي"، "التجريد المتتابع"، و"إسقاط الدومنيو". وعند استخدام أحد هذه الأنماط من الضغط التنافسي عادة ما يتم تحديده بواسطة عاملين" الاول موارد المهاجمين (نسبة إلى المجال المستهدف)" والثاني الأفق الزمني للمهاجمين (تطلب التهديدات الكبرى إجراء أسرع) (D'Aveni, 2001, 59).

3- التشكيل (البناء) التنافسي : Competitive configuration

تستطيع المنظمات تحقيق التفوق على المنظمات الأخرى من خلال إتقان فن التشكيل التنافسي، فالقدرة على إنشاء هيكل للتحالفات والأهداف ومجالات التنافس تعكس رؤية المنظمة العالمية للمساحة التنافسية، ويبداً التشكيل التنافسي بإنشاء تحالفات من القوى تقلل من التعقيد التنافسي، وتتضمن أيضاً استخدام الإشارات والتدخلات المتزنة العميقه للحفاظ على انجاز الآخرين أثناء تحرك المنظمة نحو تحقيق اهدافها، اذ تستخدم القوى مجموعة متنوعة من الاساليب كـ (ال التقسيم والتغلب، والتنفيذ، والتنسيق واستراتيجيات التوازن) لاكتساب التأثير ليس فقط على التشكيل التنافسي الحالي، بل أيضاً على عملية إعادة بناء الهيكل التنافسي، وهذا يضمن أنه حتى مع تطور المساحة التنافسية الخاصة بالمنظمة، تظل للمنظمة مكانة استراتيجية قوية لأنها ضمن تشكيلة كبيرة من القوة العظمى (D'Aveni, 2001, 124).

ويتمثل البناء التنافسي في وضع خريطة للضغط التنافسي بين جميع اللاعبين او الاطراف الرئيسيين لتحديد الاطراف التي تحتل موقع اكبر قوة، وباحتساب الضغط الذي يبذلته احد الاطراف على بقية الاطراف يمكن تشخيص الاطراف الاكثر قوة في قطاع الاعمال، Zee & Strikwerda, 2003, 17).

ثالثاً: بعض الدراسات السابقة.

يتضمن هذا المحور عرض لبعض الدراسات السابقة بغية الاستفادة منها وهي كالتالي:

1- دراسة: (Kim & Lee, 2010)، بعنوان: ((تعاون الانظمة والتعاون الاستراتيجي: تأثيرها في استجابة سلسلة التوريد وأداء السوق)).

الهدف من الدراسة هو اختبار العلاقات بين تقنية المعلومات واداء السوق من خلال التعاون في الانظمة والتعاون الاستراتيجي. تمثلت العينة في 184 مدير تنفيذي في منظمات مختلفة (الآلات الصناعية، الكمبيوتر والاتصالات، السيارات، المعدات الإلكترونية، المعدات الطبية، المواد الكيميائية وغيرها). وتحاول الدراسة الاجابة عن التساؤلات الآتية:

- ما هي العلاقة بين تعاون الانظمة والتعاون الاستراتيجي؟
- هل تؤثر كفاءة تقنية المعلومات في تعاون الانظمة والتعاون الاستراتيجي؟
- هل تؤثر تعاون الانظمة والتعاون الاستراتيجي في استجابة سلسلة التوريد؟

هل تؤثر تعاون الانظمة والتعاون الاستراتيجي في الاداء السوقى؟

وتوصلت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات منها" كفاءة تكنولوجيا المعلومات يمكن أن تعمل من خلال التعاون المتبادل لتحسين استجابة سلسلة التوريد، وأداء السوق. وكفاءة تكنولوجيا المعلومات لا تؤثر بشكل مباشر على التعاون الاستراتيجي. ويساهم كل نوع من أنواع التعاون (الأنظمة والاستراتيجية) بشكل مختلف في نتائج عمليات استجابة سلسلة التوريد وبالتالي في أداء السوق.

واخيراً توصي الدراسة التزام الإدارة العليا والمشاركة أكثر من التنسيق النموذجي للمعاملات المتعلقة بالتعاون الاستراتيجي، وتطوير علاقات أكثر مشاركة وملتزمة حيث أن هذه العلاقات تساعده على خلق سلسلة توريد أكثر استجابة ، مما يؤدي بدوره إلى تعزيز أداء السوق.

2- دراسة: (O'Donnell, 2012)، بعنوان: ((التعاون الاستراتيجي في الحكومة المحلية: استعراض الأمثلة الدولية للتعاون الاستراتيجي في الحكومة المحلية)).



دراسة نظرية تهدف إلى إزالة الغموض عن مفهوم التعاون الاستراتيجي وإعادة صياغته وتقديم رؤية مفيدة للمنظمات الأيرلندية التي تفك في التعاون الاستراتيجي مع المنظمات المحلية أو الوطنية. وذلك عن طريق تقديم حالات دراسية كامثلة على امتداد سلسلة التعاون التي أثبتت نجاحها في بلدان أخرى. وتهدف الدراسة إلى تقييم مجموعة متنوعة من الأشكال التعاونية، من النهج غير الرسمية إلى المقاربات الرسمية الأكثر تعقيداً. وتحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ما هي مستويات التعاون الاستراتيجي؟
- لماذا الحاجة إلى الشراكات والتعاون الاستراتيجي؟
- ما هي تحديات التعاون الاستراتيجي؟

ما هي العوامل الحرجية لنجاح التعاون الاستراتيجي؟

توصلت الدراسة إلى أن إعادة الصياغة للتعاون والانتقال إلى التعاون الاستراتيجي يوفر زيادة احتمال النجاح والنتائج الإيجابية من المشروع التعاوني حيث يصبح المدراء العاملون أكثر جدوى بشأن عمليات تصميم وتنفيذ التعاون من الشمولية التعاونية، والحد من التعب والإحباط. و توصي الدراسة المنظمات عند الشروع في التعاون الاستراتيجي يجب الأخذ بنظر الاعتبار أربعة مسائل مهمة وهي "التفويض الخارجي، والاندماج الداخلي، وقياس النتائج وإدارة النتائج، وتقترح الدراسة ستة مبادئ بمثابة أدلة مهمة لأولئك الذين سوف يشاركون في الأنشطة التعاونية.

3- دراسة: (سلطان والباشقالي، 2013)، بعنوان: ((استثمار العلاقة بين الذكاء الاستراتيجي والسيادة الاستراتيجية: دراسة استطلاعية لأراء القيادات الإدارية في الجامعات الأهلية)).

تهدف الدراسة إلى استكشاف طبيعة علاقة الارتباط والاثر بين الذكاء الاستراتيجي والسيادة الاستراتيجية في عينة من الجامعات الأهلية في محافظتي أربيل ودهوك. تمثلت عينة الدراسة في القادة في جامعة جيهان - أربيل الأهلية في مدينة أربيل وجامعة نوروز الأهلية في مدينة دهوك. تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة على الأسئلة الآتية:

- هل هناك علاقة ارتباط معنوية بين الذكاء الاستراتيجي والسيادة الاستراتيجية لدى عينة الدراسة؟
- هل للذكاء الاستراتيجي تأثيراً ذو دلالة معنوية في السيادة الاستراتيجية لدى عينة الدراسة؟
- هل يختلف مستوى السيادة الاستراتيجية للجامعات قيد الدراسة إذا تباينت قوة الذكاء الاستراتيجي؟

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط وأثر معنوي لعناصر الذكاء الاستراتيجي في السيادة الاستراتيجية. أوصت الدراسة مجموعة من التوصيات منها توصي الدراسة الجامعات المبحوثة استغلال قوة عنصري المنظور الرؤوي والتفكير النظمي ودعمهما وتسخيرهما لصالحهم لأنها تتوافر بنسب جيدة لدى الأفراد المبحوثين، ولكي تحقق هذه الجامعات السيادة الاستراتيجية بشكل يحقق أهدافها، عليها التفكير بالمتغيرات الأخرى التي تسهم في تمثل السيادة الاستراتيجية لأن عناصر الذكاء الاستراتيجي تمثل نصف هذه المتغيرات تقريباً وعليها التفكير الجدي في المتغيرات الأخرى التي تسهم في السيادة الاستراتيجية.

4- دراسة: (الموسوى، 2014)، بعنوان: ((توظيف مؤشرات الذكاء الاستراتيجي لضمان السيادة الإستراتيجية من خلال خفة الحركة الإستراتيجية - دراسة تحليلية في شركة كورك للاتصالات المتنقلة في العراق)).

تهدف هذه الدراسة إلى توظيف مؤشرات الذكاء الاستراتيجي لضمان السيادة الإستراتيجية من خلال خفة الحركة الإستراتيجية في شركة كورك للاتصالات المتنقلة في العراق. تمثلت مجتمع الدراسة في شركة كورك للاتصالات المتنقلة، وتم اختيار المدراء ورؤساء الأقسام والشعب كمستجيبين. تتحدد مشكلة الدراسة بالتساؤلات الآتية:

- 1- هل تحتاج شركة كورك للاتصالات المتنقلة والشركات الأخرى في قطاع الاتصالات إلى معرفة مؤشرات الذكاء الاستراتيجي وخفة الحركة الاستراتيجية لغرض ضمان السيادة الإستراتيجية؟
- 2- هل هناك معوقات عند تبني مؤشرات الذكاء الاستراتيجي وخفة الحركة الاستراتيجية لغرض ضمان السيادة الإستراتيجية للشركة؟
- 3- هل تؤثر مؤشرات الذكاء الاستراتيجي وخفة الحركة الاستراتيجية لغرض ضمان السيادة الإستراتيجية للشركة؟".

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها:

- يتضح أن شركة كورك لديها اهتمام عالي ببعد دائرة النفوذ في الأسواق من خلال الأسعار والخدمات التي تقدمها، وتعتمد على مفهوم الضغط التنافسي لتجنب المنافسة، ولديها اهتمام واضح ببناء البناء التنافسي وتقديم بناء هيكلاً التنافسي من خلال دراسة البيئة الخارجية.

أثبتت نتائج التحليل الإحصائي على وجود تأثير مباشر ذات دلالة إحصائية للذكاء الاستراتيجي في السيادة الإستراتيجية. وتوجد تأثير مباشر ذات دلالة إحصائية لخفة الحركة الاستراتيجية في السيادة الإستراتيجية. وتحتوي الدراسة بضرورة اعتماد إدارة الشركة المبحوثة على مؤشرات الذكاء الإستراتيجي وخفة حركة مواردها وعملياتها وهيكلها بما يضمن تحقيق السيادة الإستراتيجية. وقد اختتمت الدراسة بعدد من المقترنات منها“ من المهم أن يقوم مدير إدارة شركة كورك للاتصالات بالاعتماد على مؤشرات الذكاء الإستراتيجي (الاستشراط، والمنظور الرؤوبي، والشراكة، والداعفة، والتفكير النظمي) بشكل كبير ويمكّن من اتخاذ القرارات الإستراتيجية ورسم السياسات والاستراتيجيات والاستفادة من منها”.

5- دراسة: (Magalhães, Carvalho & Varela, 2015)، بعنوان: ((تعريف نموذج العمل التعاوني لمجال اللوجستيات)).
الهدف من الدراسة هو إنشاء مجتمع للمؤسسات عبر الإنترنت لجميع موظفي الخدمات اللوجستية في قسم بوش للسيارات متعددة الوسائط في مجموعة بوش، وذلك من أجل إقامة تعاون داخلي من مجموعة بوش بأكملها على أساس نظام اتصال IBM الأساسي. شمل مجتمع الدراسة جميع موظفي الخدمات اللوجستية في مجموعة بوش للسيارات متعددة الوسائط. تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف استخدام وعدم وجود التواصل والتعاون في نظام (اتصال بوش) المصدر في عام 2012، إذ بلغت نسبة الاستخدام في عام 2014 فقط 33%. تمكن المشروع من جلب الموظفين للانضمام إلى النظام الأساسي، مما يجعله أداة من أعمالهم اليومية، من خلال المقابلات والدراسات الاستقصائية تمكن منأخذ احتياجات التواصل والتعاون للمجتمع المستهدف، وبالتالي تنفيذ بنائه، على أساس تصميم لمنهجية Six Sigma. ونتيجة لذلك، تم بناء المجتمع تحت مسمى "Be One Logistics". على الرغم من الوقت المحدود لتحقيق النتائج خلال (4 أشهر)، وتبين من النتائج التزام 71% من مجتمع الدراسة. على الرغم من العدد المنخفض نسبياً للمستخدمين الذي بلغ (41.7%) ، فقد تم تقديم بعض المساهمات الهامة من حيث تحديات المحتوى. واستنتجت الدراسة أن هذا المشروع ساعد في جلب جميع شركاء الخدمات اللوجستية في قسم الوسائط المتعددة للسيارة، خاصة فيما يتعلق بالتعاون والتعاون. وأخيراً ، استنتجت أن هذا المشروع به هامش واسع من التطور المستمر، لأنه يجب أن يستمر دائماً في تلبية احتياجات المجتمع المستهدف. وبما ان اقسام النظام مترابطة ويتأثر الأداء الكلي بالاقسام، تقترح الدراسة توسيع النظام ومشاركة جميع الاقسام في النظام.

6- دراسة: (Al-Zu`bi, 2017)، بعنوان: ((تشخيص التخطيط الاستراتيجي الادراكي لضمان تحقيق السيادة الاستراتيجية)).
تهدف الدراسة إلى تحديد تأثير التخطيط الاستراتيجي التصوري في السيادة الاستراتيجية في شركات تكنولوجيا المعلومات في الأردن. طبقت الدراسات على شركات تكنولوجيا المعلومات في الأردن. تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيسي الآتي: هل للتخطيط الاستراتيجي تأثير إيجابي في السيادة الاستراتيجية شركات تقنية المعلومات في الأردن؟

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها“ لم يكن للتخطيط الاستراتيجي تأثير إيجابي على مجال التأثير والضغط التنافسي بينما كان له تأثير إيجابي على التكوين التنافسي. كانت الاستراتيجيات هي البعد الوحيد الذي له تأثير إيجابي على جميع أبعاد السيادة الاستراتيجية. أوصت الدراسة بأن الحاجة إلى محافظة شركات تكنولوجيا المعلومات الأردنية على استمرارية اهتمام بخصائص التخطيط الإستراتيجي واستخدام جميع الوسائل والأدوات لضمان تحقيق الاهتمام المتزايد بها”.

في ضوء أستعراض بعض الدراسات السابقة يمكن القول أن أهم ما يميز هذه الدراسة عن تلك الدراسات ما يأتي :

- 1- لم يتسعن للباحث الاطلاع على دراسة تطرقت لدور التعاون الاستراتيجي في تحقيق السيادة السيادة الاستراتيجية على المستوى المحلي ومن هنا فإن هذه الدراسة تعد من الدراسات الأولى التي جمعت بين متغيرات هذه الدراسة وخاصة على مستوى الجامعات.
- 2- خلق العامل المكانى فارقاً جوهرياً بين الجهود المعرفية السابقة والدراسة الحالية، فقد تم إجراء الجهود السابقة في بيئات مختلفة عن البيئة العراقية، الأمر الذي تعدد معه تطبيق نتائجها وعميمتها على الجامعات الأهلية في القليم وهو الجانب الذي اختصت به هذه الدراسة.
- 3- اغلب الدراسات الخاصة بالسيادة الاستراتيجية ركزت على قطاعات الاتصالات بينما طبقت الدراسة الحالية في المجال الخدمة التعليمية.
- 4- تتفق الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في مقياس الدراسة عن طريق استطلاع الآراء والمتمثل بالاستبانة.

المotor الثالث: الجانب الميداني

أولاً: خصائص افراد عينة الدراسة:

يظهرها الجدول (2) توزيع الأفراد المبحوثين وفقاً لخصائصهم الفردية والتي تشير إلى أن أغلبية أفراد العينة هم من رؤساء الاقسام العلمية بنسبة (54.5٪) من حجم العينة، من حملة شهادة الدكتوراه وبينسبة بلغت (57.9٪) من العينة، ومن حملة الالقاب العلمية (مدرس) وبينسبة بلغت (42.1٪) من العينة، ومن الذكور والذين شكلوا (93.8٪) من العينة، ومن ذوي الفئات العمرية (31- 40 سنة) وبينسبة (32.4٪) من حجم العينة، وفي حين كانت خدمتهم في المنصب الحالي (5 سنوات فاصل) وبينسبة وصلت إلى (75.9٪) من العينة.

الجدول (2) توزيع أفراد العينة حسب سماتهم الديموغرافية

السمات	الفنان	العدد	النسبة المئوية
المنصب	رئيس الجامعة	1	.7
	مساعد رئيس الجامعة	12	8.3
	العميد	14	9.7
	معاون العميد	4	2.8
	رئيس القسم	79	54.5
	مدير	35	24.1
التحصيل الدراسي	دكتوراه	84	57.9
	ماجستير	56	38.6
	دبلوم عالي / بكالوريوس	5	3.4
اللقب العلمي	أستاذ	14	9.7
	أستاذ مساعد	37	25.5
	مدرس	61	42.1
	مدرس مساعد	28	19.3
	أخرى	5	3.4
الجنس	ذكر	136	93.8
	أنثى	9	6.2
العمر	30 سنة فأقل	17	11.7
	31 - 40 سنة	47	32.4
	41 - 50 سنة	44	30.3
	51 سنة فأكثر	37	25.5
مدة الخدمة في المنصب الحالي	5 سنوات فأقل	110	75.9
	6 - 10 سنة	21	14.5
	11 - 15 سنة	9	6.2
	16 سنة فأكثر	5	3.4
المجموع			%100

المصدر: بيانات استماراة الاستبيانة.

ثانياً: وصف وتشخيص متغيرات الدراسة: نتناول في هذه الفقرة وصف وتشخيص مجالات التعاون الاستراتيجي وابعاد السيادة الاستراتيجية ويظهر الملحق (2) التوزيعات التكرارية وقيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري وعلى مستوى العينة قيد الدراسة، وفيما يأتي تحليلها:

1- وصف وتشخيص مجالات التعاون الاستراتيجي: تم وصف متغير التعاون الاستراتيجي عن طريق مجالاته المعتمدة في الدراسة الحالية والتي كانت نتائجها كالتالي:

أ. التعليم/ التدريس: تشير نتائج الوصف لهذا المجال والمذكورة في الملحق (2) بأن نسبة الاتفاق في آراء أفراد العينة تجاه العبارات ($X_7 - X_1$) والتي استخدمت في قياسه إلى أنها تميل إلى الاتفاق بنسبة (72.4٪) وبحسب المؤشر الكلي، بينما كانت نسبة عدم الاتفاق قد بلغت (8.5٪)، وجاءت هذه القيم بوسط حسابي (3.83) وانحراف معياري (0.853)، كما تشير نسبة الاستجابة والبالغة (77٪) إلى مستويات الأهمية لهذا

المجال من وجهة نظر أفراد العينة. وللتعرف على تفاصيل العبارات التي أسهمت في ارتفاع أو انخفاض مستويات الاتفاق تجاه مجال التعليم، تبين أن العبارة (X1) أسهمت بأعلى نسبة اتفاق والتي بلغت مساحتها (86.9٪) وبوسط حسابي (4.10) وانحراف معياري (0.770) ويعزز نسبة الاتفاق العالية تلك نسبة الاستجابة والتي كانت (82٪) مما يشير إلى أن القيادات الإدارية في الجامعات المبحوثة يرون بأن إدارة الجامعة تتعاون مع الجامعات الأخرى بهدف تبادل الخبرات في مجال التدريس. بينما كان للعبارة (X7) أقل مستوى من الاسهام في تعزيز نسبة الاتفاق على مستوى هذا المجال، إذ جاءت بنسبة اتفاق (53.1٪) وبوسط حسابي (3.41) وانحراف معياري (1.058)، والتي تنص على أن إدارة الجامعة تتعاون على إقامة برامج تدريبية مشتركة مع الجامعات خارج القطر حول تدريب الكوادر التدريسية، ويدعم نسبة اتفاق الآراء المذكورة نسبة الاستجابة والتي بلغت (68٪).

ب. البحث العلمي: تشير نتائج الوصف لهذا المجال والمذكورة في الملحق (2) بأن نسبة الاتفاق في آراء أفراد العينة تجاه العبارات (X8 – X12) والتي استخدمت في قياسه إلى أنها تمثل إلى الاتفاق بنسبة (70.5٪) وبحسب المؤشر الكلي، في حين أن نسبة عدم الاتفاق كانت (7.9٪)، وجاءت هذه القيم بوسط حسابي (3.78) وانحراف معياري (0.823)، كما تشير نسبة الاستجابة والبالغة (76٪) إلى مستويات الأهمية لهذا المجال من وجهة نظر أفراد العينة، وللتعرف على تفاصيل العبارات التي أسهمت في ارتفاع أو انخفاض مستويات الاتفاق تجاه مجال البحث العلمي تبين أن العبارة (X12) أسهمت بأعلى نسبة اتفاق والتي بلغت مساحتها (83.5٪) وبوسط حسابي (4.01) وانحراف معياري (0.745) ويعزز نسبة الاتفاق العالية تلك نسبة الاستجابة والتي كانت (80٪) مما يشير إلى أن إدارة الجامعة تهتم بنشر البحث العلمية داخلياً وخارجياً وتنهي المستلزمات الضرورية لذلك. بينما كان للعبارة (X11) أقل مستوى من الاسهام في تعزيز نسبة الاتفاق على مستوى هذا البعد، إذ جاءت بنسبة اتفاق بلغت (59.3٪) وبوسط حسابي (3.63) وانحراف معياري (0.815)، والتي تنص على أن إدارة الجامعة تعتمد على حاضنات بحثية بالمشاركة مع المؤسسات التعليمية الأخرى، ويدعم نسبة اتفاق الآراء المذكورة نسبة الاستجابة والتي بلغت (73٪).

ت. خدمة المجتمع: تشير نتائج الوصف لهذا المجال والمذكورة في الملحق (2) بأن نسبة الاتفاق في آراء أفراد العينة تجاه العبارات (X13 – X17) والتي استخدمت في قياسه إلى أنها تمثل إلى الاتفاق بنسبة (67.6٪) وبحسب المؤشر الكلي، في حين أن نسبة عدم الاتفاق كانت (6.6٪)، وجاءت هذه القيم بوسط حسابي (3.77) وانحراف معياري (0.809)، كما تشير نسبة الاستجابة والبالغة (75٪) إلى مستويات الأهمية لهذا المجال من وجهة نظر أفراد العينة. وللتعرف على تفاصيل العبارات التي أسهمت في ارتفاع أو انخفاض مستويات الاتفاق تجاه مجال خدمة المجتمع تبين أن العبارة (X13) أسهمت بأعلى نسبة اتفاق والتي بلغت مساحتها (71.7٪) وبوسط حسابي (3.86) وانحراف معياري (0.773) ويعزز نسبة الاتفاق تلك نسبة الاستجابة والتي كانت (77٪) مما يشير إلى أن إدارة الجامعة تقدم خدماتها إلى مؤسسات المجتمع المحلي في مجال التدريب وتنمية المهارات. بينما كان للعبارة (X17) أقل مستوى من الاسهام في تعزيز نسبة الاتفاق على مستوى هذا البعد، إذ جاءت بنسبة اتفاق بلغت (62.7٪) وبوسط حسابي (3.63) وانحراف معياري (0.841)، والتي تنص على أن القيادات الإدارية في الجامعات المبحوثة يرون بأن خطة الجامعة تتضمن برامج استشارية متبادلة مع الشركات ومنظمات المجتمع المدني، ويدعم نسبة اتفاق الآراء المذكورة نسبة الاستجابة والتي بلغت (73٪).

– ث. الانشطة الأخرى: تشير نتائج الوصف لهذا المجال والمذكورة في الملحق (2) بأن نسبة الاتفاق في آراء أفراد العينة تجاه العبارات X18 والتي استخدمت في قياسه إلى أنها تمثل إلى الاتفاق بنسبة (67٪) وبحسب المؤشر الكلي، في حين أن نسبة عدم الاتفاق كانت (8.9٪)، وجاءت هذه القيم بوسط حسابي (3.72) وانحراف معياري (0.852)، كما تشير نسبة الاستجابة والبالغة (75٪) إلى مستويات الأهمية لهذا المجال من وجهة نظر أفراد العينة. وللتعرف على تفاصيل العبارات التي أسهمت في ارتفاع أو انخفاض مستويات الاتفاق تجاه مجال الأنشطة الأخرى أسهمت بأعلى نسبة اتفاق والتي بلغت مساحتها (82.1٪) وبوسط حسابي (3.96) وانحراف معياري (0.763) ويعزز (X25) تبين أن العبارة نسبة الاتفاق تلك نسبة الاستجابة والتي كانت (79٪) مما يشير إلى أن إدارة الجامعة تتعاون مع المؤسسات الأكademie الأخرى بخصوص تنظيم أقل مستوى من الاسهام في تعزيز نسبة الاتفاق على مستوى (X20) ورش العمل التي تساهم في تحسين الاداء الجامعي للجامعة. بينما كان للعبارة هذا البعد، إذ جاءت بنسبة اتفاق بلغت (51.7٪) وبوسط حسابي (3.43) وانحراف معياري (0.896)، والتي تنص على أن إدارة الجامعة تشارك عدد من دور النشر حول ترجمة الكتب الرصينة المتخصصة، ويدعم نسبة اتفاق الآراء المذكورة نسبة الاستجابة والتي بلغت (69٪).

2. وصف وتشخيص أبعاد السياسة الاستراتيجية: تم وصف متغير السياسة الاستراتيجية عن طريق أبعاد المعتمدة في الدراسة الحالية والتي كانت نتائجها كالتالي:

أ. دائرة النفوذ: تشير نتائج الوصف لهذا البعد والمذكورة في الملحق (2) بأن نسبة الاتفاق في آراء أفراد العينة تجاه العبارات (Y1 – Y6) والتي استخدمت في قياسه إلى أنها تمثل إلى الاتفاق بنسبة (65.4٪) وبحسب المؤشر الكلي، في حين أن نسبة عدم الاتفاق كانت (7.7٪)، وجاءت هذه

القيم بوسط حسابي (3.73) وبانحراف معياري (0.813)، كما تشير نسبة الاستجابة والبالغة (75٪) إلى مستويات الأهمية لهذا البُعد من وجهة نظر الأفراد في العينة. وللتعرف على تفاصيل العبارات التي أسلّمت في ارتفاع أو انخفاض مستويات الاتفاق تجاه بُعد دائرة النفوذ، فقد تبيّن أن العبارات (Y6) أسلّمت بأعلى نسبة اتفاق والتي بلغت مساحتها (83.5٪) وبوسط حسابي (4.09) وانحراف معياري (0.726) ويعزز نسبة الاتفاق تلك نسبة الاستجابة والتي بلغت (82٪) والتي تشير إلى إدارة الجامعات المبحوثة تؤكّد على أن الاحتفاظ بالسمعة والمكانة العلمية يميّزها عن الجامعات المنافسة. بينما كان للعبارة (Y1) أقل مستوى من الأسهّام في تعزيز نسبة الاتفاق على مستوى هذا البُعد، إذ جاءت بنسبة اتفاق بلغت (53.1٪) وبوسط حسابي (3.51) وانحراف معياري (0.759)، والتي تنصل على أن الجامعات المبحوثة تقوم بقيادة السوق عن طريق وضع قواعد اللعبة من خلال الخدمات والأسعار في القطاع الذي تعمل فيه، ويؤكّد ذلك نسبة الاستجابة والتي بلغت (70٪).

ب. الضغط التنافسي: تشير نتائج الوصف لهذا البُعد والمذكورة في الملحق (2) بأن نسبة الاتفاق في آراء أفراد العينة تجاه العبارات (Y7 – Y11) والتي استخدمت في قياسه إلى أنها تمثل إلى الاتفاق بنسبة (76.5٪) وبحسب المؤشر الكلّي، في حين أن نسبة عدم الاتفاق كانت (4.2٪)، وجاءت هذه القيم بوسط حسابي (3.91) وبانحراف معياري (0.737)، كما تشير نسبة الاستجابة والبالغة (78٪) إلى مستويات الأهمية لهذا البُعد من وجهة نظر الأفراد في العينة. وللتعرف على تفاصيل العبارات التي أسلّمت في ارتفاع أو انخفاض مستويات الاتفاق تجاه بُعد الضغط التنافسي، فقد تبيّن أن العبارات (Y8) أسلّمت بأعلى نسبة اتفاق والتي بلغت مساحتها (82.8٪) وبوسط حسابي (4.01) وانحراف معياري (0.682) ويعزز نسبة الاتفاق تلك نسبة الاستجابة والتي بلغت (80٪) والتي تشير إلى إدارة الجامعات المبحوثة تحاول تقديم خدماتها التعليمية بكلفة مناسبة. بينما كان للعبارة (Y9) أقل مستوى من الأسهّام في تعزيز نسبة الاتفاق على مستوى هذا البُعد، إذ جاءت بنسبة اتفاق بلغت (68.9٪) وبوسط حسابي (3.77) وانحراف معياري (0.882)، والتي تنصل على أن إدارة الجامعة تستجيب لمتطلبات السوق بأسرع وقت ممكن، ويؤكّد ذلك نسبة الاستجابة والتي بلغت (75٪).

ت. البناء التنافسي: تشير نتائج الوصف لهذا البُعد والمذكورة في الملحق (2) بأن نسبة الاتفاق في آراء أفراد العينة تجاه العبارات – (Y17 – Y12) والتي استخدمت في قياسه إلى أنها تمثل إلى الاتفاق بنسبة (72٪) وبحسب المؤشر الكلّي، في حين أن نسبة عدم الاتفاق كانت (4.5٪)، وجاءت هذه القيم بوسط حسابي (3.86) وبانحراف معياري (0.764)، كما تشير نسبة الاستجابة والبالغة (77٪) إلى مستويات الأهمية لهذا البُعد من وجهة نظر الأفراد في العينة. وللتعرف على تفاصيل العبارات التي أسلّمت في ارتفاع أو انخفاض مستويات الاتفاق تجاه بُعد البناء التنافسي، فقد تبيّن أن العبارات (Y17) أسلّمت بأعلى نسبة اتفاق والتي بلغت مساحتها (80٪) وبوسط حسابي (4.03) وانحراف معياري (0.745) ويعزز نسبة الاتفاق تلك نسبة الاستجابة والتي بلغت (81٪) والتي تشير إلى إدارة الجامعات المبحوثة تؤكّد على خدمة زبائنها وتسعى إلى دراسة متطلباتهم. بينما كان للعبارة (Y15) أقل مستوى من الأسهّام في تعزيز نسبة الاتفاق على مستوى هذا البُعد، إذ جاءت بنسبة اتفاق بلغت (60٪) وبوسط حسابي (3.70) وانحراف معياري (0.938)، والتي تنصل على أن الجامعات المبحوثة تسعى لإنشاء تحالفات استراتيجية مع بعض الجامعات تفادياً للتنافس المدمر، ويؤكّد ذلك نسبة الاستجابة والتي بلغت (74٪).

ثالثاً: اختبار فرضيات الدراسة:

1. الفرضية الرئيسة الأولى.

أ- الارتباط الكلّي: يتبيّن من نتائج تحليل الارتباط في الجدول (3) وجود علاقة ارتباط معنوية وموجّبة بين التعاون الاستراتيجي والسياسة الاستراتيجية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بينها (0.725)، وعند مستوى معنوية (0.01)، مما يشير إلى أن هناك مستويات معنوية من التوافق الإيجابي بين التعاون الاستراتيجي وبين السياسة الاستراتيجية في الجامعات المبحوثة، أي أنه كلما زاد اعتماد الجامعات المبحوثة على التعاون الاستراتيجي كلما أدى ذلك إلى تحسين مستويات السياسة الاستراتيجية لها.

ب- الارتباط الجنسي: يوضح الجدول (3) وجود علاقات ارتباط معنوية وموجّبة بين مجالات التعاون الاستراتيجي وبين السياسة الاستراتيجية حيث كانت النتائج كما يلي:

- تبيّن أن قيم معامل الارتباط بين مجالات التعاون الاستراتيجي والمتمثلة بكل من التعليم، البحث العلمي، خدمة المجتمع، والأنشطة الأخرى وبين السياسة الاستراتيجية قد بلغت (0.621)، (0.695)، (0.592)، (0.620)، (0.592)، وعلى التوالي وعند مستوى معنوية (0.01)، مما يشير إلى أن هناك مستويات معنوية من التوافق الإيجابي بين مجالات التعاون الاستراتيجي وبين السياسة الاستراتيجية في الجامعات المبحوثة، مما يدل على أنه كلما زاد اعتماد الجامعات المبحوثة على التعاون في مجال التعليم، البحث العلمي، خدمة المجتمع، والأنشطة الأخرى كلما أدى ذلك إلى تحسين مستويات السياسة الاستراتيجية لها.

- تبين أن قيم معامل الارتباط بين التعاون الاستراتيجي وبين أبعاد السيادة الاستراتيجية والمتمثلة بكل من دائرة النفوذ، الضغط التنافسي، والبناء التنافسي قد بلغت (0.720)، (0.701)، (0.488) وعلى التوالي وعند مستوى معنوية (0.01)، مما يشير إلى أن هناك مستويات معنوية من التوافق الإيجابي بين التعاون الاستراتيجي وبين أبعاد السيادة الاستراتيجية في الجامعات المبحوثة، مما يستنتج منه أنه كلما زاد اعتماد الجامعات المبحوثة على التعاون الاستراتيجي كلما أدى ذلك إلى تحسين مستويات كل من دائرة النفوذ، الضغط التنافسي، والبناء التنافسي لها.
- تبين أن أعلى قيمة لمعامل الارتباط بين مجالات التعاون الاستراتيجي وبين أبعاد السيادة الاستراتيجية كانت بين مجال البحث العلمي وبعد دائرة النفوذ والتي كانت (0.685) وعند مستوى معنوية (0.01)، بينما كانت أقل قيمة لمعامل الارتباط بين مجالات التعاون الاستراتيجي وبين أبعاد السيادة الاستراتيجية كانت بين مجال خدمة المجتمع وبعد البناء التنافسي والتي كانت (0.363) وعند مستوى معنوية (0.01)، وقد تراوحت قيم الارتباط للأبعاد الأخرى وللذين المتغيرين بين تلك القيمتين.

الجدول (3) الارتباط بين التعاون الاستراتيجي والسيادة الاستراتيجية وأبعادها

المؤشر الكلي	البناء التنافسي	الضغط التنافسي	دائرة النفوذ	السيادة الاستراتيجية	
				التعاون الاستراتيجي	
.621**	.452**	.590**	.574**		التعليم
.695**	.474**	.667**	.685**		البحث العلمي
.592**	.363**	.629**	.589**		خدمة المجتمع
.620**	.414**	.556**	.662**		الأنشطة الأخرى
.725**	.488**	.701**	.720**		المؤشر الكلي

المصدر: إعداد الباحثان على وفق نتائج التحليل الإحصائي * معنوي عند مستوى (0.01)

وتأسيساً على نتائج تحليل الارتباط بين التعاون الاستراتيجي والسيادة الاستراتيجية على المستوى الكلي والجزئي يتبيّن بصحة الفرضية الرئيسية الأولى والتي تنصل على أنه (توجد علاقة ارتباط معنوية بين التعاون الاستراتيجي والسيادة الاستراتيجية اجمالاً وتفصيلاً في الجامعات المبحوثة).

2. الفرضية الرئيسية الثانية.

تحليل تأثير التعاون الاستراتيجي في السيادة الاستراتيجية: تم تخصيص هذه الفقرة لاختبار الفرضية الثانية والهادفة للتعرف على التأثير المباشر للتعاون الاستراتيجي في السيادة الاستراتيجية وكالآتي:

- التأثير على المستوى الكلي: تبين من نتائج التحليل في الجدول (4) وعلى المستوى الكلي أنه يوجد تأثير للمتغير المستقل التعاون الاستراتيجي في المتغير المعتمد السيادة الاستراتيجية، وذلك استناداً إلى قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (158.397)، وهي أعلى من قيمة (F) الجدولية البالغة (3.907) وبدرجات حرية (1، 143)، كما يتبيّن من معلمات هذا التحليل على المستوى الكلي النتائج الآتية:
 - في ضوء معادلة الإحداث، تُشير قيمة (B_0) أن هناك ظهوراً للتعاون الاستراتيجي ومن خلال أبعاده بقيمة (0.912) وذلك عندما تكون قيمة السيادة الاستراتيجية ومن خلال أبعاده مساوياً للصفر، مما يدل على أن السيادة الاستراتيجية في الجامعات المبحوثة تستمد خصائصها وبشكل كبير من التعاون الاستراتيجي وأبعاده والتي اعتمدتها الدراسة الحالية، وبذلك نستنتج أنه كلما ارتكزت الجامعات المبحوثة على توظيف التعاون الاستراتيجي في عملياتها كلما تمكنت تلك الجامعات من تحسين مستويات السيادة الاستراتيجية لها.
 - قيمة الميل الحدي (B_1) بلغت (0.778) والتي تفسر على أن التغير في التعاون الاستراتيجي بمقدار (1) لدى الجامعات المبحوثة، سيصاحبه تغير في السيادة الاستراتيجية بمقدار (0.778)، وهي نسبة جيدة يمكن الاستناد عليها في تفسير العلاقة التأثيرية للتعاون الاستراتيجي في السيادة الاستراتيجية.

- قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.526) والتي تشير إلى أن التغير في السيادة الاستراتيجية لدى الجامعات المبحوثة والذي كان بنسبة (52.6٪) يمكن إسناده إلى التعاون الاستراتيجي، كما أن النسبة المتبقية والبالغة (47.4٪) من التغير في السيادة الاستراتيجية يعود لمسبيبات أخرى لم يتم اعتمادها في نموذج الدراسة الحالية.

الجدول (4) تأثير التعاون الاستراتيجي في السيادة الاستراتيجية

Sig.	السيادة الاستراتيجية				R^2	Beta	الأنموذج
	F	درجات الحرية	الجدولية	المحسوبة			
0.000	1	-	-	-	0.912	B_0	الثابت
0.000	143	3.907	158.397	0.526	0.778	B_1	التعاون الاستراتيجي

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل الإحصائي. N=145 P ≤ 0.05

• **التأثير على المستوى الجزئي:** لاستيعاب حالة التأثير للتعاون الاستراتيجي في السيادة الاستراتيجية لابد من التعرف على المستويات التأثيرية لكل مجال من مجالات التعاون الاستراتيجي في السيادة الاستراتيجية، لذلك تم تطبيق مؤشر الإنحدار المتعدد بالطريقة التدريجية (Stepwise) حيث تشير نتائج هذا التحليل في الجدول (5) إلى الآتي:

الأنموذج الأول: اقتصر هذا الأنماذج على مجال البحث العلمي فقط وبعد أن تم استبعاد مجالات التعليم، خدمة المجتمع، والأنشطة الأخرى. فقد تبين من نتائج هذا التحليل أن لمجال البحث العلمي تأثيراً أعلى في السيادة الاستراتيجية من المجالات الأخرى للتعاون الاستراتيجي وذلك بحسب ما تشير إليه قيمة (t) المحسوبة والتي بلغت (11.550) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.656) وبدرجة حرية (143). ويدعم ذلك أن القيمة التفسيرية لمجال البحث العلمي وحسب قيمة (R^2) قد بلغت (0.483)، مما يدل على أن هذا المجال لوحده يفسر ما نسبته (48.3٪) من التغير الذي يحصل في السيادة الاستراتيجية في الجامعات المبحوثة وأن النسبة المئوية المتبقية تعود للأبعاد الأخرى أو لعوامل تفسيرية أخرى لا يتضمنها هذا الأنماذج.

الأنموذج الثاني: دخل مجال الأنشطة الأخرى إلى جانب مجال البحث العلمي في التأثير في السيادة الاستراتيجية لدى الجامعات المبحوثة في هذا الأنماذج وبعد أن تم استبعاد مجالات التعليم، وخدمة المجتمع. حيث أشارت نتائج التحليل إلى أنه لمجالات البحث العلمي والأنشطة الأخرى تأثيراً أعلى في السيادة الاستراتيجية من المجالات الأخرى وذلك بحسب ما تشير إليه قيمة (t) المحسوبة والتي بلغت (6.280)، (3.258)، وعلى التوالي وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.656) وبدرجة حرية (142). ويدعم ذلك أن القيمة التفسيرية لمجالات البحث العلمي والأنشطة الأخرى وحسب قيمة (R^2) والتي بلغت (0.519)، أي أن مجالات البحث العلمي والأنشطة الأخرى لوحدها تفسر ما نسبته (51.9٪) من التغير الذي يحصل في السيادة الاستراتيجية وأن النسبة المئوية المتبقية تعود للمجالات الأخرى أو لعوامل تفسيرية أخرى لا يتضمنها هذا الأنماذج. وبناءً على هذه النتائج فإنه من الممكن الاستنتاج بأن الجامعات المبحوثة إذا أرادت تحسين السيادة الاستراتيجية لها وتحقيق متطلبات بجاجها في هذا المجال فإن عليها التركيز على البحث العلمي والأنشطة الأخرى مجتمعة باعتبارها من أهم مجالات التعاون الاستراتيجي المؤثرة في السيادة الاستراتيجية.

كما يمكن الاستنتاج بأن مجال التعليم وخدمة المجتمع قد تم استبعادهما من نماذج الإنحدار المتدرج لتتأثر مجالات التعاون الاستراتيجي في السيادة الاستراتيجية، مما يدل على أن التعاون الاستراتيجي يستمد تأثيره في السيادة الاستراتيجية من مجالاته الاثنين فقط والممثلة بكل من البحث العلمي والأنشطة الأخرى في الجامعات المبحوثة، وهذا بدوره يؤشر للباحث ضعف اهتمام الجامعات المبحوثة بعلاقة مجال التعليم وخدمة المجتمع مع السيادة الاستراتيجية.

الجدول (5) تأثير مجالات التعاون الاستراتيجي في السيادة الاستراتيجية

Sig.	درجات الحرية	t قيمة المحسوبة	قيمة R ²	قيمة Beta	ترتيب الأبعاد الداخلية في الانموذج	الانموذج
0.000	-	-	-	1.418	-	الثابت
0.000	143	11.550	0.483	0.643	البحث العلمي	الأول
0.000	-	-	-	1.118	-	الثابت
0.000	142	6.280	0.519	0.472	البحث العلمي	الثاني
0.001		3.258		0.254	الأنشطة الأخرى	

N = 145 الجدولية = (1.656) T المصادر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل الإحصائي. قيمة

ومن نتائج تحليل الانحدار على المستوى الكلي والجزئي والمذكورة في الجداول (4) و (5)، يمكن الاستنتاج بأن التعاون الاستراتيجي وعلى المستوى الكلي يؤثر في السيادة الاستراتيجية، وأن مجالات البحث العلمي والأنشطة الأخرى تؤثر وعلى المستوى الجزئي في السيادة الاستراتيجية، وبالتالي فإن هذا يعكس صحة الفرضية الرئيسية الثانية، والتي تنص على أنه (يوجد تأثير معنوي للتعاون الاستراتيجي في السيادة الاستراتيجية في الجامعات المبحوثة).

3. الفرضية الرئيسية الثالثة.

التبالين على مستوى الجامعات: دلت نتائج تحليل التبالي في التركيز على مستوى متغيرات الدراسة وعلى مستوى الجامعات المبحوثة على النتائج الآتية:

أ- بين الجدول (6) عدم وجود تبالي معنوي وذي دلالة إحصائية في متغير التعاون الاستراتيجي بين الجامعات المبحوثة يمكن أن يعزى مصدره إلى اختلاف تركيز القيادات الإدارية في تلك الجامعات على متغير التعاون الاستراتيجي في أثناء أدائها لعملها، وذلك بمحض قيمة معامل التبالي الأحادي (F) والتي بلغت (1.416) وهي غير دالة معنوياً كونها أقل عند مقارنتها بقيمتها الجدولية وبالبالغة (2.007) وبدرجات حرية (8 ، 136) ويؤكد ذلك أن مستوى المعنوية المحسوبة والتي بلغت قيمتها (0.195) والتي كانت أكبر من المعنوية الافتراضية للدراسة (0.05). وبذلك يمكن الاستنتاج بأن الجامعات المبحوثة لا تتبالي في ممارسات قياداتها الإدارية تبعاً لتبالي تركيزها على تطبيق التعاون الاستراتيجي في أثناء أدائها لعملها.

الجدول (6) التبالي على مستوى متغير التعاون الاستراتيجي

Sig. قيمة المحسوبة	F قيمة المحسوبة	درجات الحرية	متوسط المربعات	مجموع المربعات	مصدر التبالي	المتغير
0.195	1.416	8	0.412	3.294	بين المجموعات	التعاون الاستراتيجي
		136	0.291	39.552	داخل المجموعات	
		144	-	42.846	المجموع	

N = 145 ، F_(8,136) = 2.007 المصادر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل الإحصائي.

ب- بين الجدول (7) عدم وجود تبالي معنوي وذي دلالة إحصائية في متغير السيادة الاستراتيجية بين الجامعات المبحوثة يمكن أن يعزى مصدره إلى اختلاف تركيز القيادات الإدارية في تلك الجامعات على متغير السيادة الاستراتيجية في أثناء أدائها لعملها، وذلك بمحض قيمة معامل التبالي الأحادي (F) والتي بلغت (1.516) وهي غير دالة معنوياً كونها أقل عند مقارنتها بقيمتها الجدولية وبالبالغة (2.007) وبدرجات حرية (8 ، 136) ويؤكد ذلك أن مستوى المعنوية المحسوبة والتي بلغت قيمتها (0.157) والتي كانت أكبر من المعنوية الافتراضية للدراسة (0.05). وبذلك يمكن الاستنتاج بأن الجامعات المبحوثة لا تتبالي في ممارسات قياداتها الإدارية تبعاً لتبالي تركيزها على تحقيق السيادة الاستراتيجية في أثناء أدائها لعملها.



الجدول (7) التباين على مستوى متغير السيادة الاستراتيجية

Sig. قيمة المحسوبة	F قيمة المحسوبة	درجات الحرية	متوسط المربعات	مجموع المربعات	مصدر التباين	المتغير
0.157	1.516	8	0.506	4.045	بين المجموعات	السيادة الاستراتيجية
		136	0.333	45.352	داخل المجموعات	
		144	-	49.397	المجموع	

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل الإحصائي، $N = 145$ ، $F_{(8,136)} = 2.007$

وتأسيساً على النتائج في الفقرات (أ و ب) السابقة والمتصلة بتحليل التباين فإنه يتم رفض فرضية الدراسة الرئيسية العاشرة والتي تنص على أنه (يوجد تباين بين الجامعات المبحوثة في تركيزها على متغيرات الدراسة)، وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه (لا يوجد تباين بين الجامعات المبحوثة في تركيزها على متغيرات الدراسة).

4. الفرضية الرئيسية الرابعة.

تم تخصيص الفقرة الحالية لتحليل الفروقات بين متغيرات الدراسة وذلك على وفق الاختلاف في الصفات الديموغرافية لأفراد العينة في الجامعات المبحوثة، إذ تم تحليل المقارنة بين المتosteطات (Independent Two sample Compare Means) وذلك بتطبيق أسلوب T – Test والذي يختص بالسمات ذات الفتئتين فقط، كما تم تطبيق أسلوب (One Way ANOVA) والذي يختص بتحليل الفروقات للسمات الديموغرافية والتي تتكون من ثلاثة فئات وأكثر، وقد كانت نتائج التحليل كالتالي:

1. المنصب (المركز الوظيفي): تبين من نتائج تحليل الفروقات في الجدول (8) وحسب المنصب لأفراد العينة أنه لا توجد فروقات معنوية تجاه متغيرات الدراسة يمكن أن نرجع مصدرها لصفة المركز الوظيفي للقيادات الإدارية في الجامعات المبحوثة وذلك بموجب قيم (F) المحسوبة والتي كانت (0.905)، وعلى التوالي والتي كانت أقل من قيمة (F) الجدولية البالغة (3.060) ودرجات حرية (2 ، 142). ويدعم هذه النتيجة قيم (Sig.) المحسوبة لهذه المتغيرات والتي بلغت (0.480)، وهي أكبر من قيمة مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة وبالبالغة (0.05)، مما يعني أنه لا توجد فروق بين توجه أفراد العينة فيما اختلفت مواقعهم الوظيفية تجاه كل من التعاون الاستراتيجي، والسيادة الاستراتيجية في الجامعات المبحوثة.

الجدول (8) الفروقات حسب المنصب (المركز الوظيفي)

Sig.	درجات الحرية	قيمة الجدولية	قيمة F المحسوبة	المتغيرات
0.870	2	3.060	0.368	التعاون الاستراتيجي
0.480	142		0.905	السيادة الاستراتيجية
	144			

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل الإحصائي

2. التحصيل الدراسي: تبين من نتائج تحليل الفروقات في الجدول (9) وحسب التحصيل الدراسي لأفراد العينة أنه توجد فروقات معنوية تجاه متغيرات الدراسة يمكن أن نرجع مصدرها لصفة التحصيل الدراسي للقيادات الإدارية في الجامعات المبحوثة وذلك بموجب قيم (F) المحسوبة والتي كانت (3.142)، (12.654) وعلى التوالي وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (3.060) ودرجات حرية (2 ، 142). ويدعم هذه النتيجة قيم (Sig.) المحسوبة لهذه المتغيرات والتي بلغت (0.046)، (0.000) وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة وبالبالغة (0.05)، مما يعني أنه توجد فروقات بين توجه أفراد العينة باختلاف تحصيلهم الدراسي تجاه كل من التعاون الاستراتيجي، والسيادة الاستراتيجية في الجامعات المبحوثة.

الجدول (9) الفروقات حسب التحصيل الدراسي

Sig.	درجات الحرية	قيمة F الجدولية	قيمة F المحسوبة	المتغيرات
0.046	2 142 144	3.060	3.142	التعاون الاستراتيجي
0.000			12.654	السيادة الاستراتيجية

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل الإحصائي

ولتتعرف على مصدر الفروقات تجاه متغيرات الدراسة الرئيسية فإنه تم اللجوء إلى الاختبارات البعدية وبطريقة شيفيه (Sheffe) حيث كانت نتائج هذا التحليل كالتالي:

أ. الفروقات تجاه التعاون الاستراتيجي: يتبيّن من نتائج الجدول (10) للفروقات البعدية أن الفروقات تعزى لفتئي التحصيل الدراسي والممثلة بكل من الدكتوراه والدبلوم العالي / البكالوريوس وهي معنوية وذلك بموجب قيمة (Sig.) المحسوبة تلك الفتئين والتي تقل عن مستوى المعنوية الافتراضية للدراسة الجالية والبالغة (0.05). وللتعرف على أي من هذه الفتئات كانت مصدراً لتلك الفروقات فإنه تم اعتماد المقارنة عن طريق الأوساط الحسابية لها والتي كانت (4.351، 3.789، 3.733) وعلى التوالي، وحيث إن الوسط الحسابي لفئة الدكتوراه كان أكبر من الوسط الحسابي لفئة البكالوريوس فإنه يمكن الاستنتاج بأن الفروقات في التعاون الاستراتيجي سببها القيادات الإدارية من حملة شهادة الدكتوراه والتي لديها أفضلية في التعامل مع التعاون الاستراتيجي من الفتئات الأخرى لدى الجامعات المبحوثة.

الجدول (10) الاختبارات البعدية (شيفيه) للتحصيل الدراسي – التعاون الاستراتيجي

الوسط الحسابي	دبلوم عالي/بكالوريوس	الماجستير	الدكتوراه	الفئة
4.351			-	الدكتوراه
3.789		-	0.839	الماجستير
3.733	-	0.084	0.047	دبلوم عالي/بكالوريوس

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل الإحصائي

ب. الفروقات تجاه السيادة الاستراتيجية: يتبيّن من نتائج الجدول (11) للفروقات البعدية أن الفروقات تعزى لفئات التحصيل الدراسي الثلاث والممثلة بكل من الدكتوراه والماجستير والدبلوم العالي / البكالوريوس وهي معنوية وذلك بموجب قيمة (Sig.) المحسوبة بين كل فتئتين والتي تقل عن مستوى المعنوية الافتراضية للدراسة الجالية والبالغة (0.05). وللتعرف على أي من هذه الفتئات كانت مصدراً لتلك الفروقات فإنه تم اعتماد المقارنة عن طريق الأوساط الحسابية لها والتي كانت (3.764، 3.880، 5.016) وعلى التوالي، وحيث إن الوسط الحسابي لفئة الدبلوم العالي / البكالوريوس كان أكبر من الأوساط الحسابية للفئات الأخرى فإنه يمكن الاستنتاج بأن الفروقات في السيادة الاستراتيجية سببها القيادات الإدارية من حملة شهادة الدبلوم العالي / البكالوريوس والتي لديها أفضلية في التعامل مع السيادة الاستراتيجية من الفتئات الأخرى لدى الجامعات المبحوثة.

الجدول (11) الاختبارات البعدية (شيفيه) للتحصيل الدراسي – السيادة الاستراتيجية

الوسط الحسابي	دبلوم عالي/بكالوريوس	الماجستير	الدكتوراه	الفئة
3.764			-	الدكتوراه
3.880		-	0.462	الماجستير
5.016	-	0.000	0.000	دبلوم عالي/بكالوريوس

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل الإحصائي

3. الفروقات حسب اللقب العلمي: تبين من نتائج تحليل الفروقات في الجدول (12) وحسب اللقب العلمي لأفراد العينة الآتي:

- أ. أنه لا توجد فروقات معنوية تجاه متغير التعاون الاستراتيجي يمكن أن نرجع مصدرها لصفة اللقب العلمي للقيادات الإدارية في الجامعات المبحوثة وذلك بمحض قيم (F) المحسوبة والتي كانت (0.733)، وعلى التوالي والتي كانت أقل من قيمة (F) الجدولية البالغة (2.436) وبدرجات حرية (4 ، 140). ويدعم هذه النتيجة قيم ($Sig.$) المحسوبة لهذه المتغيرات والتي بلغت (0.571)، وهي أكبر من قيمة مستوى المعنوية الافتراضي (0.05)، مما يعني أنه لا توجد فروق بين توجيه أفراد العينة تجاه القابهم العلمية تجاه التعاون الاستراتيجي.
- ب. أنه توجد فروقات معنوية تجاه السيادة الاستراتيجية يمكن أن نرجع مصدرها لصفة اللقب العلمي للقيادات الإدارية في الجامعات المبحوثة وذلك بمحض قيمة (F) المحسوبة والتي كانت (8.137)، وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (2.436) وبدرجات حرية (4 ، 140). ويدعم هذه النتيجة قيم ($Sig.$) المحسوبة والتي بلغت (0.000)، وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة والبالغة (0.05)، مما يعني أنه توجد فروقات بين توجيه أفراد العينة باختلاف القابهم العلمية تجاه السيادة الاستراتيجية في الجامعات المبحوثة.

الجدول (12) الفروقات حسب اللقب العلمي

Sig.	درجات الحرية	قيمة F الجدولية	قيمة F المحسوبة	المتغيرات
0.571	4 140 144	2.436	0.733	التعاون الاستراتيجي
0.000			8.137	السيادة الاستراتيجية

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل الإحصائي

ولتتعرف على مصدر الفروقات تجاه السيادة الاستراتيجية يتبعين من نتائج الجدول (13) للفروقات البعدية أن الفروقات تعزى لفئات اللقب العلمي الخمسة والممثلة بكل من أستاذ، أستاذ مساعد، مدرس مساعد، وأخرى وهي معنوية وذلك بمحض قيمة ($Sig.$) المحسوبة بين كل فئتين والتي تقل عن مستوى المعنوية الافتراضية للدراسة الحالية والبالغة (0.05). وللتعرف على أي من هذه الفئات كانت مصدراً لتلك الفروقات فإنه تم اعتماد المقارنة عن طريق الأوساط الحسابية لها والتي كانت (3.678 ، 3.820 ، 3.841 ، 3.848 ، 5.956) وعلى التوالي، وحيث إن الوسط الحسابي لفئة اللقب العلمي الأخرى كان أكبر من الأوساط الحسابية للفئات الأخرى فإنه يمكن الاستنتاج بأن الفروقات في السيادة الاستراتيجية سببها القيادات الإدارية من ذوي اللقب العلمي الأخرى والتي لديها أفضليّة في التعامل مع السيادة الاستراتيجية من الفئات الأخرى لدى الجامعات المبحوثة.

الجدول (13) الاختبارات البعدية (شييفيه) اللقب العلمي – السيادة الاستراتيجية

الوسط الحسابي	أخرى	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	الفئة
3.678					-	أستاذ
3.820				-	0.949	أستاذ مساعد
3.841			-	1.000	0.886	مدرس
3.848	-	1.000	1.000	1.000	0.925	مدرس مساعد
5.956	-	0.000	0.000	0.000	0.000	أخرى

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل الإحصائي

4. الفروقات حسب الجنس: تبين من نتائج تحليل الفروقات في الجدول (14) وحسب الجنس لأفراد العينة أنه لا توجد فروقات معنوية تجاه متغيرات الدراسة يمكن أن نرجع مصدرها لصفة الجنس للقيادات الإدارية في الجامعات المبحوثة، إذ تبين أن قيم (β) المحسوبة لكل متغير والتي بلغت

(0.936)، (0.397) وعلى التوالي كانت أقل من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.656) ويدعم هذه النتائج قيم (α) المحسوبة لتلك المتغيرات قد بلغت (0.351)، (0.592) وعلى التوالي وهي أكبر من قيمة مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة وبالبالغة (0.05)، مما يعني أنه لا فروق بين توجه أفراد العينة مهما اختلفت صفة الجنس لديهم تجاه التعامل مع كل من التعاون الاستراتيجي، والسيادة الاستراتيجية في الجامعات المبحوثة.

الجدول (14) الفروقات حسب الجنس

Sig.	درجة الحرية	قيمة t الجدولية	قيمة t المحسوبة	الأوساط الحسابية	المتغيرات
0.351	143	1.656	0.936	3.765	ذكور (136)
				3.941	إناث (9)
0.592			0.397	3.847	ذكور (136)
				3.927	إناث (9)

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل الإحصائي

5. الفروقات حسب العمر: تبين من نتائج تحليل الفروقات في الجدول (15) وحسب صفة العمر لأفراد العينة أنه لا توجد فروقات معنوية تجاه متغيرات الدراسة يمكن أن نرجع مصدرها لصفة العمر للقيادات الإدارية في الجامعات المبحوثة وذلك بموجب قيم (F) المحسوبة والتي كانت (0.118)، (1.335) وعلى التوالي والتي كانت أقل من قيمة (F) الجدولية البالغة (3.907) ويدرجات حرية (3 ، 141). ويدعم هذه النتيجة قيم (α) المحسوبة لهذه المتغيرات والتي بلغت (0.266)، (0.090)، (0.949)، (0.301) وهي أكبر من قيمة مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة وبالبالغة (0.05)، مما يعني أنه لا توجد فروق بين توجه أفراد العينة مهما اختلفت أعمارهم تجاه كل من التعاون الاستراتيجي، والسيادة الاستراتيجية في الجامعات المبحوثة.

الجدول (15) الفروقات حسب العمر

Sig.	درجات الحرية	قيمة F الجدولية	قيمة F المحسوبة	المتغيرات
0.949	3	3.907	0.118	التعاون الاستراتيجي
0.266	141		1.335	السيادة الاستراتيجية
	144			

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل الإحصائي

6. الفروقات حسب مدة الخدمة في المنصب الحالي: تبين من نتائج تحليل الفروقات في الجدول (16) وحسب صفة مدة الخدمة في المنصب الحالي لأفراد العينة أنه لا توجد فروقات معنوية تجاه متغيرات الدراسة يمكن أن نرجع مصدرها لصفة مدة الخدمة في المنصب الحالي للقيادات الإدارية في الجامعات المبحوثة وذلك بموجب قيم (F) المحسوبة والتي كانت (0.519)، (0.805) وعلى التوالي والتي كانت أقل من قيمة (F) الجدولية البالغة (3.907) ويدرجات حرية (3 ، 141). ويدعم هذه النتيجة قيم (α) المحسوبة لهذه المتغيرات والتي بلغت (0.493)، (0.670) وهي أكبر من قيمة مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة وبالبالغة (0.05)، مما يعني أنه لا توجد فروق بين توجه أفراد العينة مهما اختلفت مدة خدمتهم في المنصب الحالي تجاه كل من التعاون الاستراتيجي، والسيادة الاستراتيجية في الجامعات المبحوثة.

الجدول (16) الفروقات حسب مدة الخدمة في المنصب الحالي

Sig.	درجات الحرية	قيمة F الجدولية	قيمة F المحسوبة	المتغيرات
0.493	3	3.907	0.805	التعاون الاستراتيجي
0.670	141		0.519	السيادة الاستراتيجية
	144			

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل الإحصائي

وتأسيساً على نتائج تحليل الفروقات السابقة فإنه يتم رفض الفرضية الرئيسية الرابعة والتي تنص على أنه (توجد فروقات معنوية لدى الجامعات المبحوثة اتجاه متغيرات الدراسة تبعاً للسمات الشخصية للمبحوثين)، والقبول بالفرضية البديلة والتي تنص على أنه (توجد فروقات معنوية لدى الجامعات المبحوثة تجاه عدد من متغيرات الدراسة تبعاً لاختلاف بعض من خصائصهم الشخصية).

المحور الرابع: الاستنتاجات والمقترحات.

أولاً: الاستنتاجات: نتناول في هذه الفقرة أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة وهي:

1. بينت نتائج التحليل الوصفي أن إجابات المبحوثين بالموافقة جاءت وبنسب جيدة على تبني مجالات التعاون الاستراتيجي وابعاد السيادة الاستراتيجية من قبل الجامعات المبحوثة.
2. تبين من نتائج تحليل الارتباط أن هناك مستويات معنوية من التوافق الإيجابي بين التعاون الاستراتيجي وبين السيادة الاستراتيجية في الجامعات المبحوثة، أي أنه كلما زاد اعتماد الجامعات المبحوثة على التعاون الاستراتيجي كلما أدى ذلك إلى تحسين مستويات تحقيق السيادة الاستراتيجية لها.
3. تشير نتائج تحليل الانحدار وجود تأثير معنوي للتعاون الاستراتيجي في السيادة الاستراتيجية في الجامعات المبحوثة، حيث يستمد السيادة الاستراتيجية ابعادها وبشكل كبير من التعاون الاستراتيجي ومجالاته والتي اعتمدتها الدراسة الحالية، مما يدل على أنه كلما ارتكزت الجامعات المبحوثة على توظيف التعاون الاستراتيجي في عملياتها كلما تمكنت تلك الجامعات من تحسين مستويات تحقيق السيادة الاستراتيجية لها.
4. تبين من نتائج تحليل الانحدار انه تم استبعاد مجال التعليم وخدمة المجتمع من نماذج الانحدار المتدرج لتأثير مجالات التعاون الاستراتيجي في السيادة الاستراتيجية، مما يدل على أن التعاون الاستراتيجي يستمد تأثيره في السيادة الاستراتيجية من مجالاته الاثنين فقط والمتمثلة بكل من البحث العلمي والأنشطة الأخرى في الجامعات المبحوثة، وهذا بدوره يؤشر للباحث ضعف اهتمام الجامعات المبحوثة بعلاقة مجال التعليم وخدمة المجتمع مع متغير السيادة الاستراتيجية.
5. تبين من نتائج التحليل الوصفي ان التعاون في مجال التعليم بين الجامعات المبحوثة الاكثر توافراً وبنسبة جيدة، في حين تشير نتائج الانحدار إلى أنه تم استبعاد مجال التعاون من نموذج الانحدار، وهذا ما يفسر عدم استغلال هذا المجال بالشكل المطلوب في الجامعات المبحوثة.
6. تبين من نتائج التحليل الوصفي ان التعاون في مجال الانشطة الأخرى في الجامعات المبحوثة اقل توافراً، في حين تشير نتائج الانحدار إلى أن السيادة الاستراتيجية يستمد ابعادها من مجال الانشطة الأخرى بنسبة جيدة وهذا ما يفسر قيام القيادة الإدارية في هذه الجامعات باستغلال التعاون في مجال الانشطة الأخرى بكفاءة.
7. تبين من نتائج تحليل التباين انه لا يوجد تباين بين الجامعات المبحوثة فيما يخص تحقيق السيادة الاستراتيجية، وهذا ما يتطابق مع نتائج التقييم الصادر من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للإقليم للعام الدراسي 2017 – 2018 حيث لم يحصل جامعة على المستوى (A) من التقييم وإنما هناك تفاوت في مستويات التقييم بين الجامعات الخاصة.
8. تبين أنه مهما اختلفت الصفات الشخصية للقيادات الإدارية في الجامعات المبحوثة فإن تركيزهم في أثناء عملهم على كل من التعاون الاستراتيجي، والسيادة الاستراتيجية جاء بنفس المستويات في عدد من السمات، بينما تبين وجود فروقات بينهم تعود لسمات التحصيل الدراسي واللقب العلمي تجاه السيادة الاستراتيجية.

ثانياً: المقتراحات: تم تخصيص هذه الفقرة لتدوين مقتراحات الدراسة وهي:

1. في ظل عالم تضطرد فيه معدلات التغير على نحو مثير تكون السيادة الاستراتيجية مطلوبة للمنظمات بشكل عام والجامعات الأهلية عينة الدراسة بشكل خاص من أجل البقاء والاستمرار، ومن أهم مستلزمات المرتبة السيادية في السوق اقامة علاقات التعاون في مجال الوظائف الأساسية للجامعة.
2. ضرورة دراسة مضامين الفكر الإداري وتعزيزها فيما يتصل بالتعاون الاستراتيجي، لما لذلك من إسهام وتعزيز لقدرة المنظمة في تحقيق السيادة الاستراتيجية.

3. توصي الدراسة الجامعات المبحوثة الاستفادة من التعاون في مجال التعليم والتدريس وذلك من خلال الاستفادة من الخبرات والعمل على توحيد وتحديث المقررات الدراسية وابرام اتفاقيات المشتركة مع الجامعات خارج العراق فيما يخص انظمة الجودة المتقدمة.
4. تقترح أن يتم تطوير علاقات التعاون الاستراتيجي بين الجامعات المبحوثة وأن يتم اقامة برامج تدريبية مشتركة مع الجامعات خارج القطر حول تدريب الكوادر التدريسية.
5. ضرورة أن تعتمد إدارة الجامعات المبحوثة على حاضنات بحثية بالمشاركة مع المؤسسات التعليمية الأخرى سعياً للارتقاء بالبحث العلمي والتي يمكن أن تتحقق المنافع لهم بشكل خاص وللمجتمع بشكل عام.
6. ضرورة أن يتم توظيف إمكانيات الجامعات المبحوثة وباعتماد آليات التعاون الاستراتيجي بينها تجاه تقديم خدماتها إلى مؤسسات المجتمع المحلي في مجال تقديم الاستشارات في التخصصات العلمية المختلفة.
7. ضرورة أن تتعاون الجامعات المبحوثة فيما بينها في عقد اتفاقيات مشتركة مع عدد من المؤسسات الأكاديمية لتأليف الكتب.
8. تقترح الدراسة للجامعات المبحوثة ابرام اتفاقيات التعاون مع دور الطبع والنشر حول طبع مؤلفات اعضاء هيئة التدريس ونشرها. وكذلك التشارك مع عدد من دور النشر حول ترجمة الكتب الرصينة المتخصصة في المجالات العلمية المختلفة.
9. ضرورة أن يكون البناء التنافسي للجامعات المبحوثة مستندًا على انشاء تحالفات استراتيجية مع بعض الجامعات تفادياً للتنافس المدمر.
10. ضرورة اهتمام إدارة الجامعات المبحوثة بالتطبيق الميداني لما أفرزته الدراسة الحالية من جانب قوة لدى تلك الإدارات والعمل على تطوير جوانب الضعف لديها وذلك من أجل الاستفادة مما تقدمه الدراسات الأكاديمية في مجال تطوير ميادين العمل، والعمل في الوقت ذاته على التوظيف الفكري للمبادئ العلمية في بيئة الأعمال والمساهمة في سد الفجوة بين النظرية والتطبيق.
11. توصي الدراسة الجامعات المبحوثة بضرورة انشاء مكاتب او مراكز خاصة بالتعاون مع الصناعة (السوق).

المراجع

- اسماعيل، علي. جدعون، بيار وغمراوي، نورما. (2009). تطوير وتحديث خطط وبرامج التعليم العالي لمواكبة حاجات المجتمع. في *المؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي: "المواعنة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات المجتمع في الوطن العربي"*. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. بيروت.
- بوبطانة، عبد الله. (2009). التعاون والتكميل العربي في المجال الأكاديمي التحديات وأفاق المستقبل. *المؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي: المواعنة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات المجتمع في الوطن العربي*. بيروت، لبنان.
- التروري، محمد عوض، الرقب، محمد زايد والناصر، بشير مصطفى. (2008). *ادارة الجودة الشاملة في المكتبات ومبروك المعلومات الجامعية*. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- الثنيان، سلطان ثنيان عبد الرحمن. (2007). الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية: تصوّر مقترن. اطروحة دكتوراه غير منشورة. الادارة التربوية، جامعة الملك سعود.
- السلطان، فهد سلطان. (2005). المتطلبات الهيكيلية والتنظيمية لشراكة مجتمعية فاعلة. *اللقاء التربوي العربي الثاني* (ص ص). بيروت، لبنان.
- سلطان، حكمت رشيد، والباشقالي، محمود محمد أمين عثمان. (2013). استثمار العلاقة بين الذكاء الاستراتيجي والسياسة الاستراتيجية _ دراسة استطلاعية لأراء القيادات الإدارية في الجامعات الأهلية". بحث منشور. جامعة دهوك، العراق.
- عشيبة، فتحي درويش. (2009). دراسات في تطوير التعليم الجامعي على ضوء التحديات المعاصرة. القاهرة: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.
- الماجد، عصام محمد عبد والمحمود، فاطمة عبد. (2007). آليات التعاون والتنسيق بين الجامعات والمراكمز البحثية والمؤسسات ذات الصلة. ورشة عمل: نتائج البحوث ودورها في التنمية: تجربة معهد أبحاث التقانة. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. جمهورية مصر العربية.



9. الموسوي، هاشم مهدي هاشم. (2014). توظيف مؤشرات الذكاء الاستراتيجي لضمان السيادة الاستراتيجية من خلال خطة الحركة الإستراتيجية (دراسة تحليلية في شركة كورك للاتصالات المتنقلة في العراق). رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.
10. هل، شارلز، و جونز، جاريث. (2007). الادارة الاستراتيجية مدخل متكامل. ج 1. (ترجمة: رفاعي محمد رفاعي ومحمد سيد احمد عبد المتعال). الرياض: دار المريخ للنشر.
11. Al-Zu'bi, H. (2017). Diagnosis of Perception Strategic Planning to Ensure Strategic Supremacy. *International Business Management*, 11(6), 1240-1245.
12. Apostolakis, C. (2004). Citywide and local strategic partnerships in urban regeneration: Can collaboration take things forward?. *Politics*, 24(2), 103-112.
13. Banchuen, P., Sadler, I., & Shee, H. (2017). Supply chain collaboration aligns order-winning strategy with business outcomes. *IIMB management review*, 29(2), 109-121.
14. D'Aveni, R. A. (2004). Corporate spheres of influence: the design of a corporate portfolio should be based primarily on its strategic intent and desired competitive impact, that is, on how a select set of market positions builds a platform for growth while influencing the behavior of rivals and the structure of the industry. *MIT Sloan Management Review*, 45(4), 38-45.
15. D'Aveni, R. (2004b). The Balance of Power. *MIT Sloan Management Review*, Summer. available on-line at: <http://web.mit.edu/smr/issue/2004/summer/15/10/>.
16. Damen, G. A., Dubel J. and Strikwerda H. (2009). Strategic supremacy in a network economy, The anniversary edition. Nolan, Norton & Co, www.nolannorton.com.
17. Daugherty, P. J., Richey, R. G., Roath, A. S., Min, S., Chen, H., Arndt, A. D., & Genchev, S. E. (2006). Is collaboration paying off for firms?. *Business horizons*, 49(1), 61-70.
18. D'Aveni, R. A., Gunther, R. E., & Cole, J. (2001). *Strategic supremacy: How industry leaders create growth, wealth, and power through spheres of influence*. Simon and Schuster.
19. Davis, J. P., Eisenhardt, K. M., & Bingham, C. B. (2007, April). Complexity theory, market dynamism, and the strategy of simple rules. In *Proceedings of DRUID summer conference*(pp. 18-20).
20. Day, G. S. (1997). Strategies for surviving a shakeout. *Harvard Business Review*, 75(2), 92-102.
21. Depperu, D., & Cerrato, D. (2005). Analyzing international competitiveness at the firm level: concepts and measures. *Quaderni del Dipartimento di Scienze Economiche e Sociali, Università Cattolica del Sacro Cuore–Piacenza*, 32, 2007-2013.
22. Frey, B. B., Lohmeier, J. H., Lee, S. W., & Tollefson, N. (2006). Measuring collaboration among grant partners. *American Journal of Evaluation*, 27(3), 383-392.
23. Kim, D., & Lee, R. P. (2010). Systems collaboration and strategic collaboration: their impacts on supply chain responsiveness and market performance. *Decision Sciences*, 41(4), 955-981.
24. Kimani, D. E. N. N. I. S. (2016). Strategic Collaboration and Performance of Small and Medium Enterprises in Nairobi Central Business District. *MBA Project, University of Nairobi*.



25. Kotze, J. G. (2003). Strategic supremacy in the hypercompetitive 21st century. *South African Journal of Economic and Management Sciences*, 6(1), 99-117.
26. Lei, D., Slocum Jr, J. W., & Pitts, R. A. (1997). Building cooperative advantage: Managing strategic alliances to promote organizational learning. *Journal of world business*, 32(3), 203-223.
27. Magalhães, D., Carvalho, M. S., & Varela, M. L. R. (2015). Definition of a collaborative working model to the logistics area. *Romanian Review Precision Mechanics, Optics and Mechatronics*, 2015(48), 92-97.
28. McDowell, D. (2008). *Strategic intelligence: a handbook for practitioners, managers, and users*. Scarecrow Press.
29. O Onyango, H. A. (2014). Strategic collaboration among the retail supermarkets in Nairobi Kenya, published MBA Thesis. *University of Nairobi*.
30. Parker, A. (2012). Key Factors and Stages of Collaboration Within Community College/Automotive Industry Sector Partnerships.
31. Pomponi, F., Fratocchi, L., Tafuri, S. R., & Palumbo, M. (2013). Horizontal collaboration in logistics: a comprehensive framework. *Research in Logistics & Production*, 3.
32. Sanders, N. R., & Premus, R. (2005). Modeling the relationship between firm IT capability, collaboration, and performance. *Journal of business logistics*, 26(1), 1-23.
33. Strikwerda, H. (2002). *Strategic Supremacy_Operational excellence is not sufficient; your firm needs a power strategy*, Nolan, Norton & Co., All rights reserved.
34. Strikwerda, J., & Rijnders, D. (2005). *Possible End Games in the European Postal Market: Qui Bone?* In M. A. Crew, & P. R. Kleindorfer (Eds.), *Regulatory and Economics Changes in the Postal and Delivery Sector*. Amsterdam: Kluwer Academic Publishers.
35. Thomson, A. M., Perry, J. L., & Miller, T. K. (2007). Conceptualizing and measuring collaboration. *Journal of Public Administration Research and Theory*, 19(1), 23-56.
36. Norris-Tirrell, D., & Clay, J. A. (2016). *Strategic collaboration in public and nonprofit administration: A practice-based approach to solving shared problems*. CRC Press.
37. Todeva, E. Knoke, D. (2005). Strategic alliances and models of collaboration. *Management Decision*, 43 (1), 123-148.
38. Walter, J. (2005). *Collaboration within and between firms: Network structures, decision processes, and their impact on alliance performance* (Doctoral dissertation, Verlag nicht ermittelbar).
39. Zee, Han van der, & Strikwerda, Hans, (2003), *How to think and act strategically in times of economic uncertainty*, Copyright Nolan, Norton & Co, www.nolannorton.com.
40. Zucchini, L., & Kretschmer, T. (2011). Competitive pressure: Competitive dynamics as reactions to multiple rivals. Available at SSRN 1919509.

الملحق (1)

جامعة دهوك

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم إدارة الأعمال / الدراسات العليا



م / استمارة الإستبانة

السادة رئيس الجامعة ومساعديه، والعمداء ومعاونيهم، ورؤساء الأقسام والوحدات المحترمين

تحية احترام وتقدير ...

بين أيديكم الكريمة إستمارة الإستبانة الخاصة بأطروحة الدكتوراه الموسومة بـ (دور التعاون الاستراتيجي في تحقيق السيادة الاستراتيجية: دراسة استطلاعية لأراء القيادات الادارية في عينة من الجامعات الخاصة في اقليم كوردستان). وننظرًا لما تتمتعون به من خبرة ودراية واسعة في ميدان عملكم، ولكونكم الأقدر بسبب موقعكم القيادي في الجامعة. فقد وقع الاختيار على جامعتكم لكونكم الأقرب إلى موضوع البحث فضلاً عن دورها الفاعل والمؤثر في الميادين العلمية. نرجو التكرم بقراءة الملاحظات الآتية قبل البدء بالإجابة :-

- ✓ أجاباتكم سوف لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فلا داعي لذكر الاسم.
- ✓ رأيك الموضوعي الدقيق هو المطلوب، إذ ليس هناك إجابات صحيحة أو خاطئة.
- ✓ بعد قراءة كل سؤال ضع علامة (√) تحت إحدى البذائل الخمس التي تبين مدى إتفاقك مع الفقرة المطروحة والتي تعبر عن وجهة نظرك.
- ✓ الباحثان على أستعداد للإجابة عن أي تساؤل أو أستفسار قد يرغب المستجيب الأستيقظ عنده.
- ✓ وأخيرا يرجى الإجابة عن جميع فقرات الإستبانة لأن ترك فقرة دون أجاية يؤدي إلى عدم صلاحية الإستمارة للتحليل وبالتالي أهميتها.

مع الشكر والتقدير لتعاونكم معنا

الباحث

الباحث

الدكتور حكمت رشيد سلطان

محمود محمد أمين الباشقالي

أستاذ مساعد

مدرس

الجزء الأول: معلومات عامة تعريفية تخص المجيب عن الاستمارة

الجامعة:		
المنصب (المركز الوظيفي):		
التحصيل الدراسي:	دكتوراه ()، ماجستير ()، دبلوم عالي/ بكالوريوس ()	
اللقب العلمي:	أستاذ ()، أستاذ مساعد ()، مدرس ()، مدرس مساعد ()، اخرى ()	
الجنس:	ذكر ()، أنثى ().	
العمر:	30 سنة فأقل ()، 40-31 سنة ()، 51 سنة فأكثر ().	
مدة الخدمة في المنصب الحالي:	5 سنوات فأقل ()، 6-10 سنوات ()، 11-15 سنة ()، 16 سنة فأكثر ().	

الجزء الثاني / متغيرات الدراسة

أولاً: التعاون الاستراتيجي Strategic Collaboration: وقد تم إعتماد المجالات الآتية لقياس التعاون الاستراتيجي:

1- التعليم / التدريس:

النوع	لا اافق بشدة	لا اافق	محايد	اافق	اافق بشدة	الفقرات	نوع
						تعاون ادارة الجامعة مع الجامعات الاجنبية بهدف تبادل الخبرات في مجال التدريس.	.1
						تدرك ادارة الجامعة اهمية الاطلاع على المناهج العلمية التي تدرس في الجامعات الاجنبية.	.2
						تعاون ادارة الجامعة مع المؤسسات التعليمية الاجنبية حول استخدام الاجهزة والمخبرات الخاصة بالتعليم.	.3
						تبرم ادارة الجامعة اتفاقيات مشتركة مع جامعات من خارج العراق للارتفاع بمستوى جودة الخدمة التعليمية.	.4
						يتوافر تنسيق تام بين ادارة الجامعة والمؤسسات الاكademie الاجنبية في القليم فيما يخص انظمة الجودة واداراتها.	.5
						تنظم ادارة الجامعة برامج تدريبية مشتركة مع الجامعات والمعاهد في القليم للارتفاع بمستوى الكوادر التدريسية والوظيفية.	.6
						تعاون ادارة الجامعة على اقامة برامج تدريبية مشتركة مع الجامعات خارج القطر حول تدريب الكوادر التدريسية.	.7

2- البحث العلمي:

النوع	لا اافق بشدة	لا اافق	محايد	اافق	اافق بشدة	الفقرات	نوع
						تحرص ادارة الجامعة على التعاون مع الجامعات والمراکز البحثية العالمية المتميزة.	.8
						تعاون ادارة الجامعة مع مؤسسات المجتمع في مجال اجراء ابحاث لحل مشكلات المجتمع المحلي.	.9
						تسمح ادارة الجامعة للباحثين في الجامعات والمعاهد الاجنبية باستخدام الاجهزة والمخبرات والحقول الخاصة بها لإجراء ابحاثهم.	.10
						تعتمد ادارة الجامعة على حاضنات بحثية بالمشاركة مع المؤسسات التعليمية الاجنبية.	.11
						تهتم ادارة الجامعة بنشر البحوث العلمية داخليا وخارجيا وتهئ المستلزمات الضرورية لذلك.	.12

3- خدمة المجتمع.

النوع	لا اافق بشدة	لا اافق	محايد	اافق	اافق بشدة	الفقرات	نوع
						تقديم ادارة الجامعة خدماتها الى مؤسسات المجتمع المحلي في مجال التدريب وتنمية المهارات.	.13
						تقديم ادارة الجامعة خدماتها الى مؤسسات المجتمع المحلي في مجال تقديم الاستشارات في التخصصات العلمية المختلفة.	.14
						تدعم ادارة الجامعة اعضاء هيئة التدريس على التنسيق والتعاون مع المؤسسات التي تقدم خدمات مجتمعية لفئات افراد المجتمع وقطاعاته المختلفة.	.15
						تعمل ادارة الجامعة على ربط المناهج الدراسية بالجوانب التنموية المختلفة في المجتمع.	.16



					تتضمن خطة ادارة الجامعة برامج استشارية متبادلة مع الشركات ومنظمات المجتمع المدني .17
--	--	--	--	--	--

4- الانشطة الأخرى (التاليف والترجمة، المؤتمرات العلمية وورش العمل).

الفقرات	ت	الا	اوافق	لا اوافق	لا اوافق بشدة
تحرص ادارة الجامعة على عقد اتفاقيات مشتركة مع عدد من المؤسسات الاكاديمية لتأليف وترجمة الكتب.	.18				
تعاون ادارة الجامعة مع دور الطبع والنشر حول طبع مؤلفات اعضاء هيئة التدريس في الجامعة ونشرها.	.19				
تشارك ادارة الجامعة عدد من دور النشر حول ترجمة الكتب الرصينة المتخصصة.	.20				
تنقق ادارة الجامعة مع شركات القطاع الخاص لرعاية المؤتمرات التي تعقد من قبل الجامعة.	.21				
تنظم ادارة الجامعة مؤتمرات مشتركة بالتعاون مع المؤسسات الاكاديمية الاخرى.	.22				
تقديم ادارة الجامعة الدعم العلمي للمؤسسات الاكاديمية التي تنظم المؤتمرات من خلال مشاركة الاساتذة في تقديم البحث للمؤتمر.	.23				
تسمح ادارة الجامعة للتدريسين ذوي الالقاب العلمية المساهمة في لجان المؤتمرات العلمية المنظمة من قبل المؤسسات الاكاديمية الاخرى.	.24				
تعاون ادارة الجامعة مع المؤسسات الاكاديمية الاخرى بخصوص تنظيم ورش العمل التي تساهم في تحسين الاداء الجامعي للجامعة.	.25				

ثانياً: السيادة الاستراتيجية Strategic Supremacy : وقد تم إعتماد الأبعاد الفرعية الآتية:

1- دائرة النفوذ The sphere of influence

الفقرات	ت	الا	اوافق	لا اوافق	لا اوافق بشدة
تقوم الجامعة بقيادة السوق عن طريق وضع قواعد اللعبة من خلال الخدمات والأسعار في القطاع الذي تعمل فيها.	.1				
تستطيع ادارة الجامعة توجيه خدماتها إلى مناطق أخرى في البلاد لجذب زبائن جدد.	.2				
تقدم ادارة الجامعة حزمة من الخدمات يجعلها رائدة في سوق العمل.	.3				
تستطيع ادارة الجامعة الاستفادة من الرؤى وتحويلها إلى طرق لخلق المزيد من القيمة.	.4				
يعمل في الجامعة اساتذة ذوي القاب علمية عالية مما يجعلها متميزة عن باقي الجامعات المنافسة.	.5				
تؤكد ادارة الجامعة على الاحتفاظ بالسمعة والمكانة العلمية يميزها عن الجامعات المتنافسة.	.6				

2- الضغط التنافسي Competitive Compression

الفقرات	ت	الا	اوافق	لا اوافق	لا اوافق بشدة
تقدم ادارة الجامعة خدمات تعليمية جديدة باستمرار.	.7				
تحاول ادارة الجامعة تقديم خدماتها التعليمية بكلفة مناسبة.	.8				



					تتبع ادارة الجامعة وبدراية تامة تحركات الجامعات المنافسة.	9.
					تسجّب ادارة الجامعة لمتطلبات السوق باسرع وقت ممكن.	10.
					تمتلك ادارة الجامعة القدرة على الرد على تحركات المنافسين في مجال التعليم.	11.

3- البناء التنافسي :Competitive Configuration

النقط	الفراء	الافق	المحايد	لا اافق	لا اافق بشدة	الافق بشدة	الافق	المحايد	لا اافق	لا اافق بشدة	الافق	المحايد	لا اافق	لا اافق بشدة
12.														
13.														
14.														
15.														
16.														
17.														

الملحق (2)

التوزيعات التكرارية وقيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري على مستوى المؤسسات قيد الدراسة ($n = 145$)

أولاً: التعاون الاستراتيجي:

1- التعليم

النسبة الاستجابة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	لا اافق بشدة		لا اافق		محايد		افق		افق بشدة		العبارات
			%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
0.82	0.770	4.10	.7	1	4.1	6	8.3	12	57.9	84	29.0	42	x1
0.78	0.779	3.90	.7	1	5.5	8	15.2	22	60.7	88	17.9	26	x2
0.78	0.786	3.88	-	-	4.1	6	24.8	36	49.7	72	21.4	31	x3
0.78	0.920	3.91	.7	1	9.7	14	13.8	20	49.7	72	26.2	38	x4
0.78	0.765	3.89	.7	1	4.1	6	18.6	27	58.6	85	17.9	26	x5
0.74	0.891	3.70	1.4	2	8.3	12	25.5	37	48.3	70	16.6	24	x6
0.68	1.058	3.41	5.5	8	13.8	20	27.6	40	40.0	58	13.1	19	x7
			1.4		7.1		19.1		52.1		20.3		المعدل
0.77	0.853	3.83			8.5		19.1				72.4		المؤشر الكلي

-2- البحث العلمي.

-3- خدمة

المجتمع.

نسبة الاستجابة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	لا اوفق بشدة		لا اوفق		محايد		اوفق		اوفق بشدة		العبارات
			%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
0.75	0.907	3.76	.7	1	10.3	15	20.7	30	49.0	71	19.3	28	x8
0.74	0.833	3.71	1.4	2	9.0	13	17.9	26	60.7	88	11.0	16	x9
0.76	0.813	3.80	.7	1	5.5	8	24.1	35	52.4	76	17.2	25	x10
0.73	0.815	3.63	.7	1	6.9	10	33.1	48	46.9	68	12.4	18	x11
0.80	0.745	4.01	.7	1	3.4	5	12.4	18	60.7	88	22.8	33	x12
0.76	0.823	3.78	0.8		7.0		21.6		53.9		16.5		المعدل
			7.9		21.6		70.5		المؤشر الكلي				

نسبة الاستجابة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	لا اوفق بشدة		لا اوفق		محايد		اوفق		اوفق بشدة		العبارات
			%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
0.77	0.773	3.86	-	-	4.8	7	23.4	34	53.1	77	18.6	27	x13
0.75	0.797	3.77	-	-	5.5	8	29.0	42	48.3	70	17.2	25	x14
0.76	0.890	3.81	1.4	2	6.9	10	21.4	31	49.7	72	20.7	30	x15
0.75	0.743	3.77	-	-	4.8	7	26.9	39	54.5	79	13.8	20	x16
0.73	0.841	3.63	1.4	2	8.3	12	27.6	40	51.7	75	11.0	16	x17
0.75	0.809	3.77	1.4		6.1		25.7		51.5		16.3		المعدل
			6.6		25.7		67.7		المؤشر الكلي				

-4- الانشطة الأخرى.

نسبة الاستجابة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	لا اوفق بشدة		لا اوفق		محايد		اوفق		اوفق بشدة		العبارات
			%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
0.70	0.987	3.50	2.8	4	13.1	19	29.7	43	40.0	58	14.5	21	x18
0.70	0.921	3.48	2.8	4	11.0	16	32.4	47	43.4	63	10.3	15	x19
0.69	0.896	3.43	2.1	3	13.1	19	33.1	48	43.4	63	8.3	12	x20
0.73	0.904	3.63	3.4	5	6.9	10	24.1	35	53.8	78	11.7	17	x21
0.79	0.770	3.93	.7	1	2.8	4	20.7	30	54.5	79	21.4	31	x22
0.77	0.819	3.87	2.8	4	.7	1	22.1	32	55.9	81	18.6	27	x23



0.80	0.759	3.99	-	-	3.4	5	18.6	27	53.1	77	24.8	36	x24
0.79	0.763	3.96	.7	1	4.8	7	12.4	18	62.1	90	20.0	29	x25
0.75	0.852	3.72	1.9		7.0		24.1		50.8		16.2		المعدل
					8.9		24.1				67.0		المؤشر الكلي

ثانياً: السيادة الاستراتيجية

1- بعد دائرة النفوذ.

نسبة الاستجابة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	لا اوفق بشدة		لا اوفق		محايد		اوفق		اوفق بشدة		العبارات
			%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
0.70	0.859	3.51	1.4	2	9.7	14	35.9	52	42.8	62	10.3	15	Y74
0.72	0.879	3.59	1.4	2	7.6	11	36.6	53	40.0	58	14.5	21	Y75
0.73	0.909	3.65	.7	1	12.4	18	23.4	34	48.3	70	15.2	22	Y76
0.75	0.712	3.75	-	-	4.8	7	26.2	38	57.9	84	11.0	16	Y77
0.76	0.792	3.79	.7	1	4.8	7	25.5	37	53.1	77	15.9	23	Y78
0.82	0.726	4.09	-	-	2.8	4	13.8	20	55.2	80	28.3	41	Y79
0.75	0.813	3.73	0.7		7.0		26.9		49.6		15.9		المعدل
					7.7		26.9				65.4		المؤشر الكلي

2- بعد الضغط التنافسي.

نسبة الاستجابة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	لا اوفق بشدة		لا اوفق		محايد		اوفق		اوفق بشدة		العبارات
			%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
0.80	0.687	4.01	-	-	1.4	2	18.6	27	57.2	83	22.8	33	Y80
0.80	0.682	4.01	-	-	2.8	4	14.5	21	62.1	90	20.7	30	Y81
0.79	0.663	3.93	-	-	2.8	4	17.2	25	64.1	93	15.9	23	Y82
0.75	0.882	3.77	1.4	2	7.6	11	22.1	32	51.0	74	17.9	26	Y83
0.77	0.770	3.84	-	-	4.8	7	24.1	35	53.1	77	17.9	26	Y84
0.78	0.737	3.91	0.3		3.9		19.3		57.5		19.0		المعدل
					4.2		19.3				76.5		المؤشر الكلي

3- بعد البناء التنافسي.



نسبة الاستجابة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	لا اوفق بشدة		لا اوفق		محايد		اوفق		اوفق بشدة		المعيارات
			%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
0.78	0.730	3.90	-	-	4.1	6	19.3	28	58.6	85	17.9	26	Y85
0.77	0.733	3.84	-	-	4.1	6	23.4	34	56.6	82	15.9	23	Y86
0.75	0.766	3.76	-	-	4.8	7	29.7	43	50.3	73	15.2	22	Y87
0.74	0.938	3.70	1.4	2	8.3	12	30.3	44	39.3	57	20.7	30	Y88
0.78	0.672	3.92	-	-	2.1	3	20.7	30	60.7	88	16.6	24	Y89
0.81	0.745	4.03	.7	1	1.4	2	17.9	26	54.5	79	25.5	37	Y90
			0.4		4.1		23.6		53.3		18.6		المعدل
0.77	0.764	3.86			4.5		23.6			72.0			المؤشر الكلي